

صددمات أسعار النفط وأثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)

الباحث جاسم محمد ضاحي
أ.د. عبدالحسين جليل الغالبي
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
Almntaziralbasri@gmail.com
alghaliby-2006@yahoo.com

الملخص:

تُعدّ صدمات أو تقلّبات أسعار النفط الخام وتأثيرها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي خلال فترة اتسمت بكثرة هذه الصدمات والتقلّبات والأزمات والاضطرابات عالمياً وإقليمياً ومحلياً من المواضيع ذات الأهمية العالية، لهذا تطلب الأمر التطرق لمفهوم أسعار النفط وأهم العوامل المؤثرة بها، و مفهوم صدمات أسعار النفط واستعراض أهم أنواع الصدمات النفطية ومعرفة أسبابها ، كما ركزت بعض مراحل الدراسة على واقع الاقتصاد العراقي وأهم المؤشرات في القطاع النفطي ، ثم بعد ذلك وصف تحليل بعض المتغيرات الحقيقية والنقدية والمالية المهمة (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، عرض النقد، سعر الصرف، سعر الفائدة، النفقات العامة، الإيرادات العامة)، ثم بعد ذلك محاولة قياس وتحليل أثر تلك الصدمات على هذه المتغيرات وبالتالي على الاقتصاد الكلي للعراق، لتجنب الآثار السلبية لهذه الصدمات والحد منها أو تقليلها، باستعمال أحدث الاختبارات القياسية والإحصائية والاستعانة بالبرنامج الإحصائي الجاهز (Eviews-9).

الكلمات المفتاحية : أسعار النفط ، صدمات اسعار النفط ، الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم ، البطالة ، عرض النقد ، سعر الصرف ، اسعار الفائدة ، الإيرادات العامة ، النفقات العامة .

Oil price shocks and their impact on some of Macroeconomic Variables in Iraq For the period (1990 – 2018)

**Prof.Dr.Abdulhussein Jalil Alghaliby Searcher. Jassim
Mohammed Dahi College of Administration & Economics
Department of Economics**

Abstract:

Shocks or fluctuations in crude oil prices and their impact in some Iraqi macroeconomic variables during a period marked by the abundance of these shocks, fluctuations, crises and turmoil at the global, regional and local levels are among the topics of high importance, That is why it was necessary to address oil prices, and the factors affecting them, review the oil shocks and know their causes and effects on the global economy and the Iraqi economy in particular, Then he described the analysis of some important real, monetary and financial variables (GDP, inflation, unemployment, money supply, exchange rate, interest rate, public expenditures, public revenues), using the latest standard and statistical tests and using the ready-made statistical program (Eviews-9).

المقدمة:

يُشكل النفط مصدراً مهماً وأساسياً من مصادر الطاقة، فضلاً عن كونه المورد الرئيس للدخل في كثير من الدول النفطية، بل يكاد أن يكون المصدر الوحيد للدخل القومي لبعض البلدان كالعراق مثلاً. إن أسعار النفط الخام في السوق العالمية للنفط تتسم بالتقلبات المستمرة نتيجة الاختلالات وعدم التوازن بين عرض النفط والطلب عليه، وإن بحث واستعراض الصدمات والتقلبات التي تطرأ على أسعار النفط ومعرفة أسبابها والآثار التي تتسبب بها يُعد من الأهمية بمكان، والعراق كأبي بلد منتج ومصدر للنفط الخام ومعتمد بشكل أساسي على العوائد النفطية، يتأثر بصورة مباشرة بصددمات أسعار النفط والصدمات والأزمات الاقتصادية العالمية المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي العالمي. إن القطاع النفطي في العراق يحظى باهتمام واسع نظراً لموقعه المهم في الاقتصاد، فهو يمثل ثروة البلاد والرافد الرئيس للدخل القومي وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والقطاعات الأخرى، والمُمول الأول والأكثر للموازنة العامة والنتائج المحلي الإجمالي، فهو المساهم الأكبر نسبةً في تكوين هذا الناتج خلال مدة الدراسة، عدا السنوات الأولى من التسعينيات التي تعرض فيها العراق للعقوبات الدولية ومنع من تصدير النفط الخام بسبب العقوبات الاقتصادية، ويرتبط القطاع النفطي وبالتالي الاقتصاد العراقي بالسوق النفطية العالمية، إذ إن أي تغير في أسعار النفط الخام أو في الإنتاج يؤثر في هذا القطاع وفي الاقتصاد ككل، لهذا تضمنت الدراسة صدمات أسعار النفط الخام العراقي وتأثيرها على الاقتصاد العراقي وعلى بعض متغيراته الحقيقية والمالية والنقدية.

أهمية البحث:

تتجسد أهمية الدراسة في كونها تستعرض وتعالج موضوعاً غاية في الأهمية ويحتل مكانة متميزة من بين المواضيع الاقتصادية في جميع بلدان العالم سواء أكانت منتجة أم مستهلكة للنفط ، وبخاصة البلدان المنتجة للنفط الخام والمعتمدة بشكل أساسي على الإيرادات النفطية ، حيث تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على صدمات أسعار النفط الخام وما ينتج عنها من آثار إيجابية أو سلبية ، على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق والاقتصاد العراقي ككل.

مشكلة البحث:

في ظل الضبابية وعدم الوضوح الذي ينتاب موضوع صدمات أسعار النفط الخام وتكرارها ، وعدم استقرار الأسواق النفطية ، فهل يمكن معرفة آثارها الإيجابية أو السلبية على الاقتصاد العراقي الريعي ؟ وما هو مدى تأثيرها على بعض متغيراته الحقيقية والمالية والنقدية في ظل الاعتماد المطلق على العوائد النفطية؟ وهل يمكن تلافي آثارها السلبية ، واستغلال الإيجابية منها؟ لذا فإن البحث يحاول دراسة هذه المشكلة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى قياس ومعرفة العلاقة بين صدمات أسعار النفط الخام ، وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، والمتمثلة بالنواتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة وعرض النقد وسعر الصرف وسعر الفائدة والإيرادات العامة والنفقات العامة.

فرضية البحث:

تقوم الدراسة على فرضية مؤداها (وجود تأثيرات إيجابية و سلبية مباشرة لصدمات أسعار النفط الخام على بعض متغيرات الاقتصاد العراقي وبالتالي على الاقتصاد بأكمله خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠١٨).

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل أسعار النفط الخام وصدّمتها ، والمؤشرات المهمة للقطاع النفطي ، والمتغيرات الحقيقية والنقدية والمالية للاقتصاد العراقي محل الدراسة للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٨ ، والمنهج الكمي لقياس أثر صدّمت أسعار النفط الخام العراقي في هذه المتغيرات ، باستعمال أهم الاختبارات القياسية وأحدث البرامج الإحصائية.

هيكل البحث:

تلبيةً لمتطلبات البحث ولغرض اختبار وإثبات صحة فرضيته وتحقيقاً لأهدافه قُسم البحث إلى ثلاثة مباحث وكانت على النحو الآتي:

المبحث الأول/ مفهوم أسعار النفط ، وأهم العوامل المؤثرة ، والصدّمت.

أولاً : مفهوم سعر النفط.

ثانياً : العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط.

ثالثاً : صدّمت أسعار النفط.

المبحث الثاني / نظرة على الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٨).

أولاً : واقع الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٨).

ثانياً : مؤشرات النفط العراقي.

ثالثاً: المتغيرات الحقيقية والنقدية والمالية للاقتصاد الكلي العراقي للمدة (١٩٩٠ -

٢٠٠٢)

المبحث الثالث : الاطار القياسي للدراسة.

أولاً : الجانب القياسي النظري.

ثانياً : الجانب القياسي التطبيقي للدراسة.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

أسعار النفط ، المفهوم ، والعوامل المؤثرة، والصدمات

أولاً / مفهوم سعر النفط :

يُعرف سعر النفط على أنه قيمة سعر سلعة البترول معبراً عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معلومين والعلاقة بين سعره وقيّمته ليست ثابتة، وهي في الأغلب غير متكافئة فقد كان سعر النفط يقل كثيراً عن قيمته الحقيقية لفترات زمنية طويلة، وهذا التفاوت بين سعره وقيّمته نتج عن عوامل سياسية أو بسبب طبيعته وكيفية إنتاجه واستغلاله والظروف المحيطة باستغلاله **(الدوري، ١٩٨٨: ٢٦٢)**. وكذلك يُعرف على أنه الصورة النقدية لبرميل النفط الخام مقاساً بالمقياس الأمريكي (٤٢) غالون للبرميل، ومقيماً بالعملة الأمريكية الدولار **(البصام والشريفة، ٢٠١٣: ٥)**. والجدول (١) يُبين أسعار النفط الخام في السوق النفطية العالمية للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٨:

صدمات أسعار النفط وأثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)

جدول رقم (١) سعر النفط الخام العراقي وأسعاره العالمية للمدة

(١٩٩٠ - ٢٠١٨) دولار / برميل

السنة	سعر النفط العراقي	سعر سلة أوبك	سعر خام برنت	السنة	سعر النفط العراقي	سعر سلة أوبك	سعر خام برنت
١٩٩٠	19.91	22.26	23.61	٢٠٠٥	48.33	54.44	٥٠,٦٤
١٩٩١	16.33	18.62	20.06	٢٠٠٦	57.97	65.16	٦١,٠٨
١٩٩٢	16.72	18.44	19.33	٢٠٠٧	66.40	72.55	٦٩,٠٨
١٩٩٣	14.08	16.33	17.00	٢٠٠٨	92.08	97.37	٩٤,٤٥
١٩٩٤	14.56	15.53	15.80	٢٠٠٩	60.50	61.68	٦١,٠٦
١٩٩٥	16.26	16.86	17.01	٢٠١٠	76.79	79.60	٧٧,٤٥
١٩٩٦	18.49	20.29	20.70	٢٠١١	106.17	111.36	١٠٧,٤٦
١٩٩٧	18.00	18.68	19.06	٢٠١٢	107.96	١٠٩,٤٥	111.62
١٩٩٨	10.77	12.28	12.71	٢٠١٣	103.60	١٠٥,٨٧	108.62
١٩٩٩	16.28	17.47	17.91	٢٠١٤	94.45	٩٦,٢٩	99.08
٢٠٠٠	24.92	27.60	28.44	٢٠١٥	47.87	٤٩,٤٩	52.41
٢٠٠١	21.92	23.12	24.46	٢٠١٦	39.53	٤٠,٧٦	43.76
٢٠٠٢	23.32	24.36	25.03	٢٠١٧	51.87	٥٢,٤٣	54.17
٢٠٠٣	26.60	28.10	28.81	٢٠١٨	68.62	٦٩,٧٨	71.22
٢٠٠٤	34.60	٣٦,٠٥	38.23				

Source\OPEC, (1999, 2007, 2012, 2015, 2019) , Annual statistical bulletin.

ثانياً : العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط

١- الطلب على النفط: هو عبارة عن الكمية المطلوبة من النفط الخام لغرض الاستهلاك أو لغرض المضاربة، والطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر لزيادة الاستهلاك العالمي واتساع الأسواق العالمية المتعاملة بالعقود النفطية للحصول على الأرباح (المزيني، ٢٠١٣: ٣٣٤). يعتبر الطلب على النفط من أهم العوامل التي تؤثر على أسعار النفط العالمية والذي يتمثل بالتزايد المستمر في معدلات الطلب العالمي على النفط وإن الارتفاع في أسعار النفط في السبعينات من القرن الماضي كانت مصحوبة بزيادات كبيرة في الطلب عليه.

(أحمد، ٢٠١١: ٦٧)

٢- عرض النفط: هو عبارة عن الكميات المعروضة من النفط الخام من قبل منتجه وبائعيه في سوق النفط العالمية لغرض بيعها بسعر وفترة معينين (نوال، ٢٠١٨: ١٠٤). يعد العرض من العوامل المهمة المؤثرة في أسعار النفط فأى تغيير في المعروض البترولي يكون له أثر مباشر على سعر النفط ، وعلاقة العرض مع الأسعار عكسية فزيادة العرض تؤدي إلى انخفاض الأسعار وبالعكس، والجدول (٢) يبين تطور عرض النفط والطلب عليه عالمياً، ومعدل تغيرهما السنوي، ومقدار العجز أو الفائض في العرض العالمي من النفط وسعر النفط الخام العراقي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٨).

الجدول (٢)

سعر النفط الخام العراقي، عرض النفط العالمي والطلب عليه، ومعدل التغير السنوي، ومقدار الفائض أو النقص في العرض للفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)

السنة	العرض مليون برميل/ يوم	معدل التغير السنوي %	الطلب مليون برميل/ يوم	معدل التغير السنوي %	الفائض/ النقص العرض العالمي
١٩٩٠	66.6		66.7		-0.1
١٩٩١	67.0	0.60	67.1	0.6	-0.1
١٩٩٢	67.3	0.45	67.4	0.45	-0.1
١٩٩٣	67.5	0.3	67.6	0.3	-0.1
١٩٩٤	68.3	1.2	68.6	1.5	-0.3
١٩٩٥	69.8	2.2	69.7	1.6	0.1
١٩٩٦	71.9	3.01	71.3	2.3	0.6
١٩٩٧	74.7	3.9	73.4	2.95	1.3
١٩٩٨	75.5	1.1	73.8	0.54	2.3
١٩٩٩	74.3	-1.6	75.3	2.03	-1.0
٢٠٠٠	76.9	3.5	76.2	1.2	0.5
٢٠٠١	77.2	0.4	76.7	0.66	0.5
٢٠٠٢	76.8	-0.52	77.8	1.43	-1.0

٢٠٠٣	79.6	3.65	79.4	2.1	0.2
٢٠٠٤	83.1	4.4	82.3	3.65	0.8
٢٠٠٥	84.2	1.32	83.7	1.7	0.5
٢٠٠٦	84.4	0.24	85.0	1.55	-0.6
٢٠٠٧	84.7	0.35	86.0	1.2	-1.3
٢٠٠٨	85.8	1.3	85.7	-0.35	0.1
٢٠٠٩	84.2	-1.86	84.8	-1.1	-0.6
٢٠١٠	86.6	2.85	87.2	2.83	-0.6
٢٠١١	87.6	1.15	88.1	1.03	-0.5
٢٠١٢	89.6	2.3	89.1	1.14	0.5
٢٠١٣	90.3	0.8	91.1	2.24	-0.8
٢٠١٤	92.6	2.55	92.0	0.99	0.6
٢٠١٥	95.5	3.13	94.2	2.4	1.3
٢٠١٦	95.5	0	95.7	1.6	-0.2
٢٠١٧	96.1	0.63	97.4	1.8	-1.3
٢٠١٨	99.1	3.12	98.8	1.44	0.3

المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على:

1-OPEC, (2000-2019), Annual report.

٢- مناع، صادق علي يحيى، ٢٠٠٥، الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام خارج منظمة أوبك وتأثيرها في سوق النفط الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ص ١٨٥.

٤- **معدل النمو الاقتصادي:** وهو أحد المحددات الأساسية المؤثرة على أسعار النفط، فزيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك العالمي للنفط ، أي زيادة الطلب عليه وبزيادة الطلب على النفط يرتفع سعر النفط في الأسواق العالمية، وبالعكس في حال انخفاض معدل النمو الاقتصادي ينخفض الاستهلاك النفطي والطلب عليه مؤدياً إلى انخفاض أسعاره (عبد الرضا، ٢٠١١: ١١١). والنمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة المستمرة في الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي والتي تؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد منهما (عجمية وآخرون، ٢٠٠٨: ٧٧). أو هو قدرة الدولة على توفير توليفة متنوعة من السلع لسكانها بصورة متزايدة اعتماداً على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج هذا الأمر إليها (تودارو، ٢٠٠٦: ١٧٥). وبما إن النمو الاقتصادي عبارة عن زيادة في الإنتاج المحلي الإجمالي أو الزيادة في الدخل القومي والفردى، فهذا يعني زيادة استهلاك الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص مؤدياً إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط وارتفاع الأسعار العالمية للنفط ، فالعلاقة طردية بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط.

٥- **المضاربة في أسواق النفط:** يعتبر هذا العامل من العوامل الجديدة المؤثرة في أسعار النفط ، حيث ازدادت هذه التعاقدات في السنوات القريبة الماضية وأخذت بالارتفاع من سنة إلى أخرى بسبب العوائد المتأثية منها وفاقت هذه العقود مقدار الإنتاج الفعلي العالمي والاستهلاك متسببة بزيادة الطلب على النفط وبالتالي ارتفاع الأسعار (فرج، ٢٠١٥: ٥٠). والمضاربة تعني الدخول في سوق المستقبلات من أجل فرصة استثمارية من خلال تتبع تحركات الأسعار وتحمل المخاطرة لتحقيق الأرباح ويعتمد المضارب في الأسواق المستقبلية على التوقعات، فلو كانت توقعات

السعر لسلعة ما تشير إلى الانخفاض في المستقبل فسوف يقوم المضاربون ببيع العقود وبالعكس في حال الارتفاع مستقبلاً (نوال، ٢٠١٨: ٩٧-٩٨). إن أغلب العقود الآجلة في السوق النفطية العالمية تدار من قبل المضاربين وليس من قبل الشركات النفطية المحتاجة فعلاً للنفط حيث يحتفظ المضاربون بما يقارب (٦٠ - ٧٠%) من هذه العقود وهذا يعكس الدور الذي تلعبه المضاربة في تحديد السعر النفطي العالمي، وإن العلاقة طردية بين أسعار النفط في العقود الآجلة المستقبلية والأسعار الحالية في البورصات العالمية فكلما ازدادت الأسعار في هذه العقود وازدادت المضاربات كلما ارتفع سعر النفط الخام (الهيد، ٢٠١٨: ٤٨).

ثالثاً : صدمات أسعار النفط :

تُعرف الصدمة الاقتصادية بأنها اضطراب أو تغير شديد وغير متوقع يصيب النظام الاقتصادي ، أو أنها حدث مفاجئ ومؤثر على اقتصاد الدولة وخارج عن سيطرتها (بندر، ٢٠١٨: ١٤). أو هي تغيرات غير متوقعة في العرض الكلي أو في الطلب الكلي (أبدجمان، ١٩٩٩: ٣٤٠). فالصدمة الاقتصادية إذاً حدث مفاجئ يؤثر في المتغيرات الاقتصادية لدولة معينة لسبب داخلي أو خارجي تؤدي إلى حدوث انتكاسة أو انتعاشة في النظام الاقتصادي لهذه الدولة. والصدمة الاقتصادية أما أن تكون إيجابية أو سلبية ، فالصدمة الإيجابية تكون نتائجها جيدة على الاقتصاد ، وبالعكس الصدمة السلبية.

أ- مفهوم صدمات أسعار النفط: إن فهم تطور سعر النفط الخام السوق العالمي مهم للمستهلكين والمنتجين والشركات وصانعي السياسات الاقتصادية، لأن تقلبات أسعار النفط تؤثر في القرارات الاقتصادية لجميع قطاعات الاقتصاد العالمي، ومع ذلك

فإن هذا التوقع لتقلبات أسعار النفط أمرٌ صعب بسبب التحولات غير المتوقعة في العرض والطلب والعوامل المؤثرة بهما. إن التغير غير المتوقع والمفاجئ في سعر النفط يسمى بصدمة أسعار النفط ، والتي تُعرف بأنها الفرق بين السعر المتوقع للنفط في السوق النفطية وبين السعر الفعلي المتحقق في هذه السوق (Economou And others, 2017: 2). أوهي التقلبات غير المتوقعة التي تصيب أسواق النفط العالمية وتتسبب في الارتفاع أو الانخفاض السريع لأسعار النفط الخام العالمية (صالح وعبد فرحان، ٢٠١٨: ٥٩). إن التغير في أسعار النفط انخفاضاً ينتج عن الزيادة في المعروض النفطي الناتج عن اكتشاف حقول نفط منتجة جديدة أو عن التراخي وعدم الالتزام بالحصص الإنتاجية المقررة أو عن الاستثمار التجاري لتكنولوجيا جديدة، وعلى العكس في حال ارتفاع الأسعار الناتج عن التقيّد بحصص الإنتاج أو الاضطرابات السياسية والأمنية في البلدان المصدرة للنفط أو تزايد الطلب على النفط . وللتغيرات المفاجئة والكبيرة في أسعار النفط الخام مشاكل اقتصادية كثيرة، فالتقلب في الأسعار سيُبقى البلدان المعتمدة على الإيرادات النفطية خاضعةً لنموذج الإنفاق الدوري المتقطع، فزيادة الأسعار يزيد إنفاقها وتخفضه في حال انخفاضها، وتؤدي إلى تقلب مستويات الاستثمار والاستهلاك والمعيشة، كما

إنها تتسبب بإيقاف الخطط التنموية طويلة الأجل، وتجبر البلدان النامية المدينة على تأجيل دفع مستحقات دينها الخارجي (تساليك و شيفرين، بدون سنة نشر: ٩٤).

ب / أنواع الصدمات النفطية:

١- صدمة المعروض النفطي: وهي عبارة عن حدوث فائض أو نقص في عرض النفط مقارنة بالطلب عليه بشكل غير متوقع، نتيجة عدة عوامل تنشأ داخل أو خارج السوق النفطية العالمية مُتسببةً بتقلبات وتحركات ارتدادية في أسعار النفط ، وهذه العوامل المؤثرة على عرض النفط تشمل: اكتشاف حقول جديدة ذات إنتاجية عالية، أو زيادة إنتاجية الحقول الحالية المنتجة، أو نزوب بعض الآبار النفطية، أو انقطاع قسم من الإمدادات النفطية بسبب الحروب والكوارث الطبيعية (العيساوي، ٢٠٢٠: ١٢١). إن الشواهد التاريخية لصدمة أسعار النفط - وبخاصة صدمات ارتفاع الأسعار- تُشير إلى أنها نتجت في المقام الأول عن اضطرابات كبيرة في إنتاج النفط الخام، بسبب الأحداث الجيوسياسية الخارجية، كالأزمات والحروب التي طالت المناطق والبلدان المنتجة للنفط ، المهمة والمؤثرة في السوق النفطية، والتي تسببت بنقص وقصور في الإمدادات النفطية للسوق الدولية، كحرب الخليج عام ١٩٩٠ والأزمة الفنزويلية عام ٢٠٠٢، وحرب العراق عام ٢٠٠٣، والعقوبات على النفط الإيراني عام ٢٠١١ والحروب الأهلية الليبية خلال الفترة ٢٠١١-

٢٠١٣، والانقطاعات الثانوية الأخرى في العراق ونيجيريا، فضلاً والاضطرابات السياسية والأمنية في مناطق إنتاج النفط الخام الرئيسية في السنوات الأخيرة .

(Economou, 2016: 5-9)

٢- **صدمة الطلب:** تُعد التحولات في الطلب العالمي على النفط مهمة وتلعب دوراً أساسياً في الانقلابات والصدمات السعرية إلى جانب التغيرات في المعروض منه، كما إنها بمثابة مقياس للتغيرات في النشاط الاقتصادي الحقيقي العالمي الذي يُعد المؤثر الأول في الطلب على النفط الخام بالارتفاع أو الانخفاض. إن التغيرات المفاجئة في الطلب الاستهلاكي أو الوقائي على النفط الناتج عن خوف نقص الإمدادات في المستقبل تُعد المحرك الأساسي لارتفاع أسعار النفط العالمية والسبب المباشر لحدوث الصدمات وبخاصة في السنوات الأخيرة ما بعد ٢٠٠٣، كما تُشير إليه أغلب الدراسات الحديثة (Economou, 2016: 5-7).

٣- **الصدمة المزدوجة:** وتُشير هذه الصدمة إلى وقوع وتزامن التغيرات في مستويات عرض النفط العالمي والطلب العالمي على النفط في نفس الفترة، مُتسببةً بارتفاع أو هبوط حاد في أسعار النفط الخام العالمية في الأسواق حسب اتجاه التحول، فإذا كان هناك طلب مُتزايد على النفط في الأسواق العالمية للاستهلاك الحالي أو المستقبلي، وكان هنالك وفي نفس الفترة نقص في المعروض والامدادات النفطية ولّد ذلك ضغطاً كبيراً ومتسارعاً لرفع الأسعار النفط الخام في السوق الدولية، أما إذا كانت الحالة مُعكسةً للمعروض والمطلوب النفطي كانت الصدمة وحركة الأسعار مُعكسة وسلبية (العيساوي، ٢٠٢٠: ١٢٢).

المبحث الثاني

نظرة على الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)

أولاً / واقع الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨):

تعرض الاقتصاد العراقي إلى ضرر كبير بسبب تدمير البنى التحتية في حرب الخليج ١٩٩٠ وما نتج عنها من عقوبات اقتصادية استمرت لغاية عام ٢٠٠٣، وإن الدمار الذي طال البنى التحتية نتيجة الحرب وإغلاق قنوات الاستيراد والتصدير أدى إلى تدهور الاقتصاد العراقي، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي من ٤٧ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٢ مليار دولار عام ١٩٩١، أي بانخفاض ٧٥% عما كان عليه وأصاب قطاع التعدين وبخاصة النفط حالة من الجمود فتراجع من ٢٤ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى نصف مليار دولار فقط عام ١٩٩١، ومع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العراقي انهارت معه قيمة العملة الوطنية، فبعد أن كان سعر صرف الدينار العراقي في الثمانينات (٣,٢) دولار للدينار الواحد انهارت إلى (٠,٠٠٥) دولار لكل دينار خلال فترة التسعينيات (زيني، ٢٠٠٦: ٨-١٢). أما بعد عام ٢٠٠٣ فقد ازداد وضع الاقتصاد العراقي سوءاً بسبب الحرب التي شنتها أمريكا وحلفائها على العراق وتسببت بتدمير أكثر البنى التحتية والمؤسسات المالية، وما آل إليه الوضع من عمليات السلب والنهب مسببةً ضرراً كبيراً بالاقتصاد العراقي، بل كان تأثيرها أكبر من تأثير الحرب الإيرانية وحرب الخليج، فقد حاولت سلطة الائتلاف بعد تغييرها لنظام بغداد العمل وفق أسلوب العلاج بالصدمة على غرار ما حصل في أوروبا الشرقية وروسيا من إصلاحات اقتصادية وإلغاء سيطرة الدولة على الاقتصاد وخلق اقتصاد حر مستند على آلية السوق، بخلاف اعتقاد بعض الاقتصاديين الذين يرون إن الحل في العراق يكمن في اتباع الدولة خطوات

تدريجية كما حصل في الصين. إن إخفاقات سلطة الاحتلال بعد عام ٢٠٠٣ كان نتيجتها ارتفاع أسعار السلع التجارية وانخفاض مستويات التنمية البشرية وزيادة معدلات البطالة، كما أنها لم تقلل من الأعمال المسلحة والإرهابية وتفشي الفساد في مفاصل الدولة، واستيلائها على أموال خُصصت لإعادة إعمار العراق حصلوا عليها من برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء لم يُنفق منها إلا القليل (الحسيني، ٢٠١٦: ١٣٢). إن قرارات الحاكم الأمريكي المدني للعراق عام ٢٠٠٣ وفي مقدمتها الانفتاح التجاري الذي أقره جعلت العراق يستنزف الكثير من العملات الأجنبية الصعبة للأغراض الاستهلاكية مع نسبة أقل للاستثمار (بندر، ٢٠١٨: ١٦٤).

ثانياً / مؤشرات النفط العراقي:

الإحتياطي والإنتاج النفطي العراقي: يمتلك العراق إحتياطياً مؤكداً كبيراً من النفط الخام على المستوى العالمي فضلاً عن طول عمر هذا الإحتياطي، وتشير آخر الإحصائيات والتقارير العالمية عام ٢٠١٩ إلى احتلال العراق المرتبة الخامسة عالمياً من حيث كمية الإحتياطي العالمي البالغة ١٥٠ مليار برميل كإحتياطي مؤكد والذي يشكل ما نسبته ١٠% من الإحتياطي العالمي المؤكد (القرشي، ٢٠٢٠: ١٩٣). ويمتاز بطول العمر الافتراضي للإحتياطي النفطي المقدر بحوالي ١٣٤ سنة والذي يتحل المرتبة الثانية عالمياً بعد فنزويلا التي تسبقه بذلك بمعدل ٢٩٦ سنة، كما إنه يتميز بسهولة و انخفاض تكاليف اكتشافه واستخراجه ويقع أغلب الإحتياطي النفطي العراقي في جنوب العراق وبخاصة في محافظة البصرة (عبد الرضا ومحمد، ٢٠١٦: ٩-١٠). أما بالنسبة للإنتاج وبحسب آخر الإحصائيات لعام ٢٠١٩ فيحتل العراق مكانة مهمة من حيث الإنتاج النفطي في العالم والمنطقة وله تأثير واضح في أسعار النفط العالمية، فقد بلغ إنتاج النفط الخام

العراقي (4,400) مليون برميل يومياً وهو يحتل بذلك المرتبة الرابعة عالمياً (القرشي، ٢٠٢٠: ١٩٣)، والجدول (٣) الآتي يُبين الإحتياطي والإنتاج العراقي من النفط الخام وأهميته عالمياً:

الجدول (٣)

الاحتياطي والإنتاج العراقي من النفط الخام وأهميته بالنسبة للعالم

السنة	احتياط العالم (مليون برميل)	احتياط العراق (مليون برميل)	الأهمية بالنسبة للعالم %	السنة	إنتاج العالم (مليون برميل)	إنتاج العراق (مليون برميل)	الأهمية بالنسبة للعالم %
١٩٩٠	٩٨٥٠٣١	100000	10.2	١٩٩٠	59106.7	2112.6	3.57
١٩٩١	٩٨٨٧٦٨	100000	10.1	١٩٩١	58696.7	282.5	0.5
١٩٩٢	994793	100000	10.05	١٩٩٢	59327.3	526.2	0.9
١٩٩٣	996161	100000	10.04	١٩٩٣	59106.9	659.5	1.12
١٩٩٤	1001762	100000	9.98	١٩٩٤	59889.1	748.7	1.25
١٩٩٥	1033300	100000	9.9	١٩٩٥	60443.5	736.9	1.23
١٩٩٦	1039400	112000	10.77	١٩٩٦	61572.1	740.4	1.2
١٩٩٧	1045176	112500	10.76	١٩٩٧	62924.1	1383.9	2.2
١٩٩٨	1051820	112500	10.7	١٩٩٨	65147.4	2181.1	3.35
١٩٩٩	1067204	112500	10.5	١٩٩٩	63395.9	2719.8	4.3
٢٠٠٠	1090620	112500	10.3	٢٠٠٠	65856.9	2810.0	4.3
٢٠٠١	1121822	115000	10.25	٢٠٠١	65386.9	2593.7	3.97

صددمات أسعار النفط وأثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٨)

3.3	2126.5	63980.8	٢٠٠٢	9.9	115000	1157610	٢٠٠٢
2.05	1377.8	67221.1	٢٠٠٣	9.71	115000	1184823	٢٠٠٣
2.99	2107.1	70511.7	٢٠٠٤	9.66	115000	1190338	٢٠٠٤
2.6	1853.2	71640.5	٢٠٠٥	9.6	115000	1198953	٢٠٠٥
2.73	1957.2	71374.9	٢٠٠٦	9.51	115000	1209545	٢٠٠٦
2.85	2035.2	71287.2	٢٠٠٧	9.5	115000	1213008	٢٠٠٧
3.2	2280.5	71773.6	٢٠٠٨	8.9	115000	1292280	٢٠٠٨
3.4	2336.2	68984.7	٢٠٠٩	8.63	115000	1332776	٢٠٠٩
3.4	2358.1	69885.6	٢٠١٠	9.8	143100	1459765	٢٠١٠
3.8	2652.6	70426.7	٢٠١١	9.63	141350	1467811	٢٠١١
4.0	2942.4	72784.6	٢٠١٢	9.5	140300	1480251	٢٠١٢
4.1	2979.6	72909.2	٢٠١٣	9.7	144211	1490134	٢٠١٣
4.2	3110.5	73359.8	٢٠١٤	9.6	143069	١٤٩٢٢٥٤	٢٠١٤
4.7	3504.1	75080.1	٢٠١٥	9.5	142503	1490454	٢٠١٥
6.2	4647.8	75276.2	٢٠١٦	9.98	148766	1490661	٢٠١٦
6.0	4468.7	74566.8	٢٠١٧	9.87	147223	1492160	٢٠١٧
5.82	4410.0	75779.9	٢٠١٨	9.7	145019	1497986	٢٠١٨

المصدر/ من إعداد الباحثين بالاعتماد على: OPEC,

(2007,2009,2012,2015,2019), Annual statistical Bulletin.

ثالثاً/ المتغيرات الحقيقية والنقدية والمالية للاقتصاد الكلي العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢):

١- المتغيرات الحقيقية (الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، البطالة): إن التأثير الواضح والمهم للقطاع النفطي والإيرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي قبل عام ١٩٩٠ وبعده إلى الوقت الحاضر عدا المدة (١٩٩٠-١٩٩٦)، أدى إلى الانخفاض وتذبذب في مستوياته حيث انخفضت المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بسبب حرب الخليج وما نتج عنها من عقوبات اقتصادية وتوقف الإنتاج والتصدير للنفط العراقي، في حين ازدادت مساهمة القطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي كالقطاع الزراعي والصناعي والخدمي وغيرها، واستمر الاقتصاد العراقي بعد تغيير النظام الحاكم من قبل التحالف الدولي، بالاعتماد الكبير على القطاع النفطي في الحصول على إيراداته وتكوين ناتجه المحلي الإجمالي، باستثناء عام ٢٠٠٣ الذي تأثر به هذا القطاع نتيجة الحرب وانخفاض الإنتاج وتأثر التصدير، ولكنه عاود الارتفاع عام ٢٠٠٤ وما بعده. أما بالنسبة لمعدلات التضخم فخلال مدة التسعينيات ازدادت الأوضاع سوءاً بسبب فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وفقدانه لمورده شبه الوحيد، وارتفاع أسعار السلع بجميع أنواعها واستمرار الحكومة بطبع النقود بكميات كبيرة من دون غطاء، مما تسبب بزيادة معدلات التضخم وبخاصة في بداية التسعينيات، ولكن خلال عام ١٩٩٦ بدأت معدلات التضخم بالانخفاض واستمرت خلال السنوات المتبقية من عقد التسعينيات، ثم عاودت معدلاته للارتفاع خلال عام ٢٠٠١ وما بعده إلى عام ٢٠٠٨ الذي شهد بداية انخفاض معدلات التضخم واستمرت إلى عام ٢٠١٨، نتيجة نجاح البنك المركزي العراقي وسياسته النقدية التي استهدف بها

خفض معدلات التضخم العالية. وأما بالنسبة للبطالة فإن العراق خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠١٨) من البلدان التي ترتفع فيها معدلات البطالة فوق المعدل الطبيعي* وبمستويات عالية، ففي عام ١٩٩٠ كان معدل البطالة (٨,٥%) وهو أقل معدل نلاحظه خلال مدة الدراسة، وهو يفوق المعدلات الطبيعية للبطالة كثيراً، وأما في الأعوام اللاحقة فنلاحظ فيها الارتفاع التدريجي لمعدلات البطالة نتيجةً للآثار التي خلفتها الحروب والعقوبات الاقتصادية، كما أنها وصلت إلى معدلات عالية بلغت (٢٨,١%) عام ٢٠٠٣ بسبب استمرار التدهور الاقتصادي في البلد والتوتر الأمني الذي سبق الحرب الأمريكية على العراق، فضلاً عن ازدياد أعداد الشباب وقوة العمل نتيجة زيادة عدد السكان وتسريح أعداد كبيرة من القوات الأمنية، ولكنها بدأت بالانخفاض بعد عام ٢٠٠٤ إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها عام ٢٠١٣ فبلغت (١١%)، نتيجة عودة الكثير من الجيش والشرطة إلى المؤسسات الأمنية، وتشغيل الكثير من العاطلين عن العمل بالمؤسسات والقطاعات الحكومية، وارتفعت معدلات البطالة في عام ٢٠١٤ وما بعده واستمرت بالارتفاع إلى أن وصلت لأعلى مستوى لها خلال هذه المدة فبلغت عام ٢٠١٧ (٣٠%) وهو مستوى قياسي وخطير لمعدلات البطالة، ويعود سبب الارتفاع هذا خلال السنوات الأخيرة إلى تدهور أسعار النفط العالمية وتأثيرها على الموازنات والنفقات العامة في العراق وإلى الوضع الأمني المتدهور، والجدول (٤) يوضح تطور الناتج المحلي

*معدل البطالة الطبيعي يتراوح ما بين ٣% - ٤% بحسب ما يراه الكثير من اقتصادي العالم ، إلا إنه في الوقت الحالي تغيرت وجهة نظر علماء الاقتصاد واعتبروا إن المعدل الطبيعي في الاقتصادات المتقدمة الصناعية يتراوح بين (٥%-٦%) من قوة العمل، وللمزيد يُنظر إلى: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة للكتب الثقافية، الكويت، ١٩٨٩، ص ٣٢-٣٣.

الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة، ومعدل تغيره السنوي، ومعدلات التضخم والبطالة خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٨):

الجدول (٤) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة، ومعدل تغيره السنوي، ومعدلات التضخم والبطالة في العراق خلال للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	معدل نمو GDP%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	معدل نمو GDP%	قطاع النفط %	معدل التضخم السنوي %	معدل البطالة %
١٩٩٠	55926.5	174.0	78617888		13.7	51.65	8.5
١٩٩١	42451.6	-24.1	28265405	-64.0	0.6	186.5	11
١٩٩٢	115108.4	171.2	37477726	32.6	0.4	83.8	13.1
١٩٩٣	321646.9	179.4	48829665	30.3	5.5	207.6	16
١٩٩٤	1658325.8	415.6	50711820	3.9	3.2	492.2	18.7
١٩٩٥	6695482.9	303.7	51786922	2.1	0.09	351.4	12.9
١٩٩٦	6500924.6	-2.9	57494247	11.0	0.09	-15.4	13.9
١٩٩٧	15058301.0	131.6	69704839	21.2	74.1	23.1	13.5
١٩٩٨	17125847.5	13.7	94001921	34.9	68.8	14.8	17.4
١٩٩٩	34464012.6	101.2	110529589	17.6	78.4	12.6	20.2
٢٠٠٠	50213699.9	45.7	112084152	1.4	83.0	5.0	26
٢٠٠١	41314568.5	-17.7	114128642	1.8	74.4	16.4	26.6
٢٠٠٢	41022927.4	-0.7	104917973	-8.1	70.33	19.3	27
٢٠٠٣	29585789	-٢٧,٨	66335849	-36.8	68.1	33.6	٢٨,١

٢٦,٨	27	57.7	53.4	101788449	79.9	53235359	٢٠٠٤
١٧,٩٧	37	57.5	1.7	103568449	38.1	73533599	٢٠٠٥
١٧,٥	٥٣,٢	55.2	5.6	109368369	29.9	95587955	٢٠٠٦
١١,٧	٣٠,٨	52.9	1.9	111455813	16.6	111455813	٢٠٠٧
١٥,٣٤	2.7	55.2	7.5	119802041	40.8	157026062	٢٠٠٨
14	-٢,٨	42.9	4.1	124702848	-16.8	130643200	٢٠٠٩
12	2.4	45.1	6.9	132687029	24.1	162064566	٢٠١٠
11.1	٥,٦	53.1	9.5	142700217	34.1	217327107	٢٠١١
١١,٩	٦,١	49.7	6.6	162587533	16.9	254225491	٢٠١٢
11	1.9	46.0	7.6	174990175	7.6	273587529	٢٠١٣
16.4	2.2	34.9	2.2	178951000	-2.6	266420385	٢٠١٤
25	1.4	33.0	2.6	183616000	-25.0	199715700	٢٠١٥
28.1	0.5	33.9	13.8	208932000	-1.4	196924100	٢٠١٦
30	0.2	39.5	-1.8	205130000	12.7	221665700	٢٠١٧
22.6	0.4	45.7	-١,١٥	202776000	15.0	254870000	٢٠١٨

المصدر/ من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- ١- وزارة التخطيط ، سنوات متفرقة، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية.
- ٢- البنك المركزي العراقي، (٢٠١٨، ٢٠٠٣)، التقرير الاقتصادي السنوي.
- ٣- الساعدي، حيدر عليوي شامي، ٢٠٢٠، السياسة النقدية والانضباط المالي وانعكاسهما على أداء الاقتصاد الكلي العراقي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٢٠، ص ٥٥.
- ٤- الكعبي، مليحة جبار عبد، ٢٠١٩، جدلية الدور الاقتصادي للدولة وإشكالية التنمية الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ص ١١٨.

٢- المتغيرات النقدية (عرض النقد بالمفهوم الواسع، سعر الصرف، سعر الفائدة):

تميزت المدة التي سبقت عام ٢٠٠٤ بتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية مما جعلها تفقد وظيفتها الأساسية بالسيطرة على عرض النقد ومقدار السيولة النقدية في البلد وبما يتطلبه النشاط الاقتصادي، فقط اقتصرت وظيفتها على توفير التمويل للإنفاق الحربي وتغطية عجز الموازنة، فخلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) ازداد عرض النقد بالمعنى الواسع زيادة كبيرة وبمعدل نمو سنوي مقداره (٤١,٧%)، واستمر التوسع في عرض النقد بعد عام ١٩٩١ وبمستويات قياسية وبمعدلات نمو سنوية مرتفعة. إن سبب هذه الزيادة الكبيرة في عرض النقد هو توسع الحكومة بالإصدار النقدي الجديد لتغطية العجز الكبير في الموازنة العامة الناتج من قلة الإيرادات العامة المتحصلة من النفط، بسبب العقوبات الاقتصادية ومنع العراق من تصدير النفط الخام وزيادة النفقات العامة وبخاصة العسكرية منها، وأما المدة ما بعد ٢٠٠٤، وبعد حصول البنك المركزي العراقي على استقلالته وتحرر السياسة النقدية ولم تعد أداة لتمويل عجز الموازنة، وكذلك انتعاش قيمة الدينار العراقي بعد استبدال العملة القديمة بأخرى ذات مواصفات عالمية، فأدت هذه الأسباب إلى استقرار المعروض النقدي وخفض مستويات الزيادة فيه. إن المدة ما بعد ٢٠٠٤ وبخاصة الأعوام الأخيرة منها شهدت سيطرة البنك المركزي العراقي على الكتلة النقدية، واستخدامه أدوات السياسة النقدية لخفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد نجح نوعاً ما بذلك وإن كان ليس بمستوى المرجو منه. أما بالنسبة لسعر الصرف فتسببت زيادة المعروض النقدي خلال فترة التسعينيات وانهيار قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاعه وزيادة الطلب على العملات الأجنبية لأغراض الاستيراد أو المضاربة أو التهريب خارج البلد، مع شحة الدولار في السوق المحلية بسبب منع تصدير النفط (داغر وعاشور، ٢٠١٤: ٢١٦)، وفي عام ٢٠٠٣ وبسبب اجتياح قوات التحالف وبدأ عملياتها العسكرية لتغيير النظام السياسي، انهار سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار وبقية العملات الأجنبية

بحيث وصل سعر الصرف للدولار الأمريكي الواحد إلى ٣٠٠٠ دينار عراقي خلال شهر نيسان من العام ٢٠٠٣ (عكاوي وسلمان، ٢٠١٤: ٦٩)، وفي عام ٢٠٠٤ وبعد صدور قرار ٥٦ وحصول البنك المركزي على استقلاله وسيطرته على السوق النقدية انخفض سعر صرف الدينار العراقي بنوعيه الرسمي والموازي، فانخفض سعر الصرف الرسمي من (١٨٩٦) دينار للدولار الواحد عام ٢٠٠٣ إلى (١٤٥٣) وبمعدل تغير السنوي سالب (٢٣,٤%) عام ٢٠٠٤، كما انخفض سعر الصرف الموازي، وبعدها استمرت جهود البنك المركزي لخفض سعر الصرف للدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية والسيطرة على سوق الصرف، والعمل على استقرار سعر الصرف الموازي وجعله مسايراً للسعر الرسمي وعدم ابتعاده عنه، وقد نجح في ذلك من خلال تحقيق التوازن بين المعروض والمطلوب من العملة الأجنبية عن طريق المزاد، واستعاد الدينار العراقي جزء من عافيته ومن المؤمل خلال السنوات القادمة تحسن قيمته من خلال تطور أدوات وأداء السلطة النقدية العراقية. أما بالنسبة لسعر الفائدة في العراق خلال فترة التسعينيات لم يتغير إلا بنسب طفيفة ولم تستخدم السلطة النقدية هذه الأداة المهمة في التأثير في النشاط الاقتصادي وكبح معدلات التضخم المرتفعة خلال هذه المدة وذلك لعدم استقلالية السياسة النقدية وسلطانها وتبعيتها لسياسة الحكومة المالية، أضف إلى ذلك العقوبات الاقتصادية على العراق وانهيار قيمة العملة الوطنية، إلا إن سعر الفائدة بعد عام ٢٠٠٥ أخذ بالارتفاع، فبلغ (١٦%) عام ٢٠٠٦ وبمعدل تغير سنوي قياسي بلغ (١٢٨,٦%)، ثم ارتفع إلى (٢٠%) في عام ٢٠٠٧، وفي عام ٢٠٠٨ انخفض إلى (١٦,٧٥%) وبتغير سنوي سالب (١٩,٤%)، واستمر سعر الفائدة بالانخفاض خلال الأعوام المتبقية إلى عام ٢٠١٨ ليبلغ (٤%)، إن انخفاض وارتفاع أسعار الفائدة خلال المدة ما بعد عام ٢٠٠٤ يعود إلى استقلال البنك المركزي العراقي وسياسته النقدية، واستخدامها لتأثير في المستوى النشاط الاقتصادي والتحكم بمعدلات التضخم و حسب ما تفتضيه الحاجة، وكما موضح في الجدول (٥) التالي:

الجدول (٥) تطور عرض النقد بالمعنى الواسع وسعري الصرف والفائدة في

العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)

السنة	M2 (مليون دينار)	معدل التغير السنوي %	سعر الصرف الرسمي (دينار / دولار)	معدل التغير السنوي %	سعر الصرف الموازي (دينار / دولار)	معدل التغير السنوي %	سعر الفائدة %	التغير السنوي %
1990	٢٤٨٦٩,١	-	0.311	-	4	-	6.13	-
1991	٣٥٢٤٥,٥	٤١,٧	0.311	0	10	150	6.13	.
1992	٦٤٣١٤	٨٢,٥	0.311	0	21	110	6.13	.
1993	١٣٢٤٣٤	١٠٥,٩٢	0.311	0	74	252.3	6.5	٦,٠٣
1994	٣١٤٠٣٥	١٣٧,١٣	0.311	0	458	518.9	6.5	.
1995	٨٨٦٨٩٤	١٨٢,٤٢	0.311	0	1674	265.5	7.25	١١,٥
1996	١١٥٤٦٢٧	٣٠,٢	0.311	0	1170	-30.1	7.25	.
1997	١٣٤٠٢٦٢	١٦,١	0.311	0	1471	25.7	7.25	.
1998	١٧٨٧٨٩٥	٣٣,٤	0.311	0	1620	10.1	7.25	.
1999	٢٠٤٧٤٣٨	١٤,٥٢	0.311	0	1927	21.7	7.35	١,٤
2000	٢٤٤٥٥٥١	١٩,٤	0.311	0	1930	-2.13	7.35	.
2001	٢٨٤٩٥٩٨,١	١٦,٥	0.311	0	1929	-0.052	6.35	-١٣,٦
2002	٣٨٧١٠٦٨,٨	٣٥,٨٥	0.311	0	1957	1.45	6.35	.

صددمات أسعار النفط وأثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)

٢٠٠٣*	٦٩٥٣٤٢٠	٧٩,٦٣	1896	60954 6.3	1936	-1.1	6.35	.
2004	١١٤٩٨١٤٨	٦٥,٤	1453	-23.4	1453	-24.95	6	-٥,٥
2005	١٤٦٥٩٣٥٠	٢٧,٥	1469	1.1	1472	1.31	٧	١٦,٧
2006	٢١٠٥٠٢٤٠	٤٣,٦	1467	-0.13	1475	0.2	16	١٢٨,٦
2007	٢٦٩١٩٩٩٦	٢٧,٩	1255	-14.5	1267	-14.1	20	٢٥
2008	٢٤٨٦١٩٢٧	٢٩,٥	1193	-4.94	1203	-5.1	16.75	-١٦,٢٥
2009	٤٥٣٥٥٢٨٩	٣٠,٠١	1170	-1.93	1182	-1.75	8.83	-٤٧,٣
2010	٦٠٢٨٩١٦٨	٣٢,٩٣	1170	0	1186	0.34	6.25	-٢٩,٢
2011	٧٢٠٦٧٣٠٩	١٩,٥	1170	0	1196	0.84	6	-٤
2012	٧٥٣٣٦١٢٨	٤,٥	1166	0.342	1233	3.1	6	.
2013	٨٧٥٢٦٥٨٥	١٦,٢	1166	0	1232	-0.08	6	.
2014	٩٠٥٦٦٩٣٠	٣,٥	1188	1.89	1214	-1.46	6	.
2015	٨٤٥٢٧٢٧٢	-٦,٧	1190	0.2	1247	2.7	6	.
2016	٩٠٤٦٦٣٧٠	٧,٠٣	1190	0	1275	2.25	4.33	-٢٧,٨
2017	٩٢٨٥٧٠٤٧	٢,٦	1190	0	1258	-1.33	4	٧,٦
2018	٩٥٣٩٠٧٢٥	٢,٧٣	1190	0	1209	-3.9	4	.

المصدر/ من إعداد الباحثين اعتماداً على: البنك المركزي العراقي، سنوات متفرقة،

النشرة السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

* معدل للأشهر الثلاثة الأخيرة.

٣- المتغيرات المالية (الإيرادات العامة، النفقات العامة): إن السياسة المالية في العراق عانت ولا زالت تعاني من أوضاع صعبة بسبب الحروب والمقاطعة الاقتصادية وريعية الاقتصاد وعدم تنوع مصادر الإيرادات العامة وبالتالي لا بد من تغيير جذري وهيكل كبير و بصورة تدريجية في الموازنة العامة يعتمد على مثبت واسع الطيف يشمل الإيرادات والنفقات العامة بكافة تفاصيلها وليس الإيرادات النفطية فقط، فلا بد من مراجعة مفردات جميع الرواتب والأجور وتوسيع نطاق الضريبة وزيادة مساهماتها في موارد الموازنة وتطوير بقية قطاعات الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية المعرضة لخطر الصدمات الخارجية (شندي، ٢٠١٥: ٦١-٦٢). وفيما يأتي عرض وتحليل لأهم متغيرات السياسة المالية (الإيرادات العامة، النفقات العامة) في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)، لمعرفة مراحلها التي مرت بها ودورها في التأثير في الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة. حيث تُعد فترة بداية التسعينيات من أسوء الفترات التي مر بها الاقتصاد العراقي نتيجة الحصار الاقتصادي والمقاطعة الدولية التي أضعفته بصورة عامة والسياسة المالية بصورة خاصة، فقد تميزت هذه المدة بقلّة الإيرادات العامة بسبب منع العراق من تصدير النفط الذي يعد المورد الرئيس لهذه الإيرادات بالإضافة إلى زيادة النفقات العامة، مما ولد ضغطاً وعجزاً في الموازنات العامة للدولة طيلة هذه المدة، ولم تستطع الدولة السيطرة عليه وتغطيته بإجراءاتها المالية والنقدية، أما في عام ١٩٩٦ وما بعده فقد ازدادت الإيرادات النفطية وازدادت تبعاً لها الإيرادات العامة نتيجة توقيع مذكرة التفاهم، كما أن الملاحظ طوال مدة الدراسة ارتفاع نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة مقارنةً مع النفقات الاستثمارية، ولتحليل مسار الإيرادات والنفقات العامة للدولة وبالتالي معرفة الفائض أو العجز في موازنة الدولة العامة نُورد الجدول (٦) الذي يُبين تطور الإيرادات والنفقات العامة خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٨):

الجدول (٦) تطور الإيرادات والنفقات العاملة في العراق، ومعدل تغيرهما السنوي، والإيرادات النفطية ونسبتها من الإيرادات العاملة، والنفقات الجارية والاستثمارية، ونسبتها من النفقات العاملة، ومقدار القفص أو العجز للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٣).

السنة	الإيرادات العاملة (مليون دينار)	التغير السنوي %	الإيرادات النفطية (مليون دينار)	نسبتها من الإيرادات العمالة %	النفقات العاملة (مليون دينار)	التغير السنوي %	النفقات الجارية (مليون دينار)	نسبتها من النفقات العمالة %	النفقات الاستثمارية (مليون دينار)	نسبتها من النفقات العمالة %	القفص -عجز (مليون دينار)
١٩٩٠	8491	-	4110	484	١٤١٧٩	-	١١٣٥٧	٨٠,١	٢٨٢٢	١٩,٩	-٥٦٨٨
١٩٩١	٤٢٢٨	-٥٠,٢	١٩٦٥	٤٦,٥	١٧٤٩٧	٢٣,٤	١٥٦٥٣	٨٩,٥	١٨٤٤	١٠,٤	-١٣٢٦٩
١٩٩٢	٥٠٤٧	١٩,٤	٢١٩١	٤٣,٤	٣٢٨٨٣	٨٧,٩	٢٥٨١٦	٧٨,٧	٧٠٠٧	٢١,٣	-٢٧٨٣٦
١٩٩٣	٨٩٩٧	٧٨,٣	٢٨٦٩	٣١,٩	٦٨٩٥٤	١٠٩,٧	٥٠٠٦٠	٧٢,٦	١٨٨٩٤	٢٧,٤	-٥٩٩٥٧
١٩٩٤	٢٥٦٥٩	١٨٥,٢	٤٩٨١	١٩,٤	١٩٩٤٤٢	١٨٩,٢	١٧١٧٤٢	٨٦,١	٢٧٧٠٠	١٣,٩	-١١٣٧٨٣
١٩٩٥	١٠٦٩٨٦	٣١٦,٩	٢٧١٦٥	٢٥,٤	٦٩٠٧٨٤	٢٤٦,٤	٦٠٥٨٣٨	٨٧,٧	٨٤٩٤٦	١٢,٣	-٥٨٣٧٩٨
١٩٩٦	١٧٨٠١٣	٦٦,٤	٥٧٧٠٥	٣٢,٤	٥٤٢٥٤٢	-٢١,٥	٥٠٦١٠٢	٩٣,٣	٣٦٤٤٠	٦,٧	-٣٦٤٥٢٩
١٩٩٧	٤١٠٥٣٧	١٣٠,٦	١٩٩٨٩٠	٤٨,٧	٦٠٥٨٠٢	١١,٧	٥٢٤٠٩٥	٨٨,٢	٧١٧٠٧	١١,٨	-١٩٥٢١٥
١٩٩٨	٥٢٠٤٣٠	٢٦,٨	١٦٩٠٢٣	٣٢,٥	٩٢٠٥٠١	٥١,٩	٨٢٤٧٠٥	٨٩,٦	٩٥٧٩٦	١٠,٤	-٤٠٠٠٧١

١١٠١	١٦١٣٤٠٧	١'١٣	٧٨١٣٧١٨١	١'٣٦	٨٨١١١١١٦	١'٣١	٣٨٣١٤٥٦٦	١'٧٦	٣٤١١١٠٠٣	١'١٣	٤١٦١١١٥١-
١٠١٠	٨١٣٥٨١١٦	٧'١١	٨١٣٠٥٠٦٥	٧'٠٦	٧٤٣٨٥٤٣٧	٠'٦٤	٥٤٠٧٤٠٦	٠'٢٨	٨١١١١١١١١	٠'٧١	٥٥١١١١١١-
١٠٠١	٨٥٤٠١٥٥	٨'١٣-	٧٠٨١٨٧٧٣	٥'٧٧	٥٤٠٨٤٥٤٥	٥'١١-	٠'١١٣٥٠٤٣	٠'٠٧	٥٠٣٤١٥٠١	٠'٠١	٧٨٨١٣٤٤
٧٠٠١	٨٧١١٥١٠٧	٠'٨٣	١٦١٧٥٤٥٨	١'٣٦	٥٤٨٣٠٣٤٥	١'٤٥	٠٠٨١١٥٤٣	٠'٠٧	٥٨٤٠٧٧١١	٠'٠١	٨٠٧٧٣٧٠٤
٨٠٠١	١٥٣٤٤٥٣٥	٨'١١	٠٠٨١٠٨١٥	٨'٣٦	٨٨١١٤٠٦٤	٢'٠	٧٧١٧٠٣٨١	١'٠٧	٣٣٠٣٨٨٨	٧'٦١	٤١١٧٤٥٤٤
١٠٠١	٥٣٥٥٠٦٣	١'١١	٠١٣٤٥٤٣	١'٣٦	٤١٤٤٠٧٧٨	١'٨٣	٤٤٤٧٨٨٨٨	٥'٣٧	٠٧٤٨١٠٦	٥'٥١	٤١٧٧٣١٠٤
٥٠٠١	٠٣٧٨٠٥٠٣	٧'١١	٤٤٠٠٧٣٤٨	٥'٨٦	٥٨١٥٨٨٨٨	٤'٨١-	٨٥٤٣٠٧١١	٨'٢٧	٧١٠٤٨٥٣	٨'٨١	٥٤٤٨١١٣٤
٣٠٠١	٠٣٨١٧٤٨٨	٨'٤٣٣١	٤٠٨٨٨٨٨٨	٤'٧٦	١٤٣٨٨٨٨٨	٠'٠١٥١	٧٥٨١٠٦٤١	٤'٠٦	٤٨١٣١٠٤	٣'٦	٤٣٤٥٤٧٤
٠٠٢٠	٤٣٤٤٣١١	٨'٥١	٧٥٣١٣٧١	٧'٥٧	٧٣٥٢٧٦١	٤'٧٣-	٤٤٤٣٧٨١	٠'٠٦	٥٥١٧٦١	٠'٠١	٧٦٨٨٤١٠
١٠٠١	٥٧٥٣٥٧١	٧'٤٣	٨١٠٠١٠١	٠'٥٥	٨٨٤٤٨٨٨	١'٥٥	٨٨٤٤٨٨١	٤'٣٥	٠٠٠٥٤٣١	٣'٥٣	٨٣٤٤٨٨٨١-
١٠٠١	٤٣٤٤٧٨١	٧'٤١	١٤١٠٧٥	٠'٥٣	٨٨٤٤٨٠١	٧'٧٨	٤٤٧٠٦٣١	٨'١٨	١٤٧٧٧٥	٨'٧١	١٧٣٠٤٨-
٠٠٠١	٣٤٠٤٨٨١	٤'٨٥	٨٥١٧٥٣	٣'٠٣	٠٠٨٧٦٣١	٠'٥٣	٤٤٤٤٤٤١	٧'٤٨	٨٤٠٨٣٤١	١'٤١	٤٤٤٤٤٤-
٤٤٤٤	٥٤٠٤٤٨	٨'٧٨	٤٣٤٤٨٨	٤'٤٨	١٥٤٤٤٠١	٨'٢١	٤٤٤٤٨٧	٥'٠٧	٠٤٤٠٠١	٥'٤١	٨٧٣٣٤٤-

+

٢٠١٨	٨١٦٤٣٦١٩	٦٠	٤٦٣٧	٣٧٧٨٥١٣٠١	٢٠	١١٠٧٠٥٨	٤٦٨	١١١٥١٣١	٢٣٨	٨١٥١٥١١
٢٠١٧	١١٣١١٠٦٨	-٣٣	٥١١٠٥٠٦٨	١٦١٨٨٠٠١	-٤٦	٣٦١٨١١٥٨	٨٦٨	٧١٠٣٥٤١	٣٥١	-٢١٦٥٩٧٤٠
٢٠١٦	٣٠٧٠٠٨١٧	-١٣	٦٠٣٦٨١٦١	٤١٨٥٦٧٥٠١	-٦١١	١١٣٦٣١٠٧	٨٦٨	١١٣٦٣١٠٧	٢٤١	-٢٤١٩٦١٤١
٢٠١٥	٦٠٤٦٣٦٩	-١٠	٦٣٧	٤٣١٦٣٦٩١	٥٣	١٤٦٧٣٦٧٨	٥٥١	٨٣٠٣١١٣	٣٤١	-٢٥٤٤٠٦٠
٢٠١٤	١٠٥٣٧٧٢٣	-١٣	٥٣٦	٨١٥٣٦٣١١	-٧١	٥١١٣٥٧٧	٨٦٨	٨١٠٣٦٣١	٢١١	-٣٦٧٦٧٠٧
٢٠١٣	٤١١١٦١١١	٦٠	٥٣٦	٧٠٦٣٦٣٦٧٨	٦٧١	٤٠٠٦٣٣٧	٦٠٦	١٠٦٧٠١٥٥	٣٦٨	-٥٣٦١١١٤١
٢٠١٢	١٠٣١٦٩٩	٦٠	٦٧٦	١١١١٦١١٢٣٠	٢١١	٤٣٠٥٤١١	٦٧٦	٨٦٧٨١١٢	٣١٧	-١٤٧٦٠٣١

المصدر/ من إعداد الباحثين بالاعتماد على: ١- البنك المركزي العراقي، عدد خاص ٢٠٠٣، المجموعة الإحصائية السنوية. ٢- البنك

المركزي العراقي، مجموعت إحصائية و نشرات سنوية متفرقة، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. ٣- جريدة الوقائع الرسمية لجمهورية العراق، الأعداد (٤١٨٠، ٤١٣٣، ٤٢٧٧، ٤٣٥٢، ٤٣٩٤، ٤٤٣٠، ٤٤٨٥). **بيانات ٢٠٠٣ لغاية شهر تشرين الثاني.**

المبحث الثالث

الجانب القياسي للدراسة

أولاً / الجانب القياسي النظري:

١- اختبار جذر الوحدة (THE UNIT ROOT TEST): اختبار جذر الوحدة من أهم الاختبارات لمعرفة سكون أو عدم سكون بيانات السلسلة الزمنية، وأخذ يستخدم بكثرة في هذه السنوات والسنوات الماضية ويمكن معرفة وجود جذر الوحدة في بيانات السلسلة الزمنية المدروسة أو خلوها منه من خلال الصيغة التالية:

$$Y_t = pY_t + u_t \rightarrow -1 \leq p \leq 1$$

حيث:

Y_t قيمة المتغير في السنة الحالية.

U_t مقدار الخطأ العشوائي.

Y_{t-1} مقدار المتغير في السنة السابقة (المتأخرة زمنياً).

فإذا كانت قيمة (p) تساوي واحد $(p=1)$ فإن بيانات السلسلة الزمنية للمتغير (Y_t)

تكون غير ساكنة أو سلسلة سير عشوائي وأنها تعاني من وجود جذر الوحدة

وللتخلص من هذه المشكلة نعمل انحدار لقيمة (Y_t) على قيمتها المتأخرة زمنياً

(Y_{t-1}) وكالآتي:

$$Y_t - Y_{t-1} = P Y_{t-1} - Y_{t-1} + u_t$$

$$= (P-1) Y_{t-1} + u_t$$

$$\Delta Y_t = S Y_{t-1} + u_t$$

حيث $S = (P-1)$

فإذا كانت معامل الميل المقدر في هذا الانحدار يساوي صفر ($\hat{S} = 0$) فإن (Y_t) غير ساكنة عند الفروق الأولى أيضاً أما إذا كانت قيمته سالبة فإن Y_t ساكنة (جيجاراتي، ٢٠١٥: ١٠٤٦-١٠٤٧). وعندما تكون السلسلة الزمنية مستقرة في الأصل بدون أخذ الفروق، أي لا تحتوي على جذر الوحدة فتكون قيمة (P) سالبة وتكون متكاملة من الدرجة الصفرية ($I(0)$) (الغالبى ومطوق، ٢٠١٣: ٢٢٢). وهناك عدة اختبارات لمعالجة بيانات السلاسل الزمنية التي تعاني من جذر الوحدة ومن أهم هذه الاختبارات هو اختبار ديكي - فولر الموسع.

اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF): إن اختبار (ADF) له نفس خصائص (DF)

فيتم إدراج الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى يتم التخلص من مشكلة الارتباط

الذاتي: (شيخي، ٢٠١١: ٢١٠)

$$\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$$

$$\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$$

$$\Delta Y_{t-3} = Y_{t-3} - Y_{t-4}$$

ويتم اختبار (ADF) بإضافة قيم في فترات زمنية متأخرة للمتغير التابع للمعادلات الثلاث السابقة في اختبار (DF) المبسط ويتم هذا الاختبار عن طريقة تقدير الانحدار التالي:

$$\Delta Y_t = B_1 + B_2 + S Y_{t-1} + \sum_{i=1}^M a_i \Delta Y_{t-i} - 1 + E_t$$

ولإجراء هذا الاختبار نقوم بنفس خطوات اختبار DF من إيجاد قيمة (t^*) المحسوبة ومقارنتها مع (t) الجدولية الخاصة بجدول (DF)، فإن كانت (t^*) أكبر من (t) الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي إن السلسلة

الزمنية ساكنة، ونتوقف عند هذا الإجراء، وفي حال العكس يعني إن السلسلة الزمنية غير ساكنة وأنها تعاني من جذر الوحدة. ويعتمد هذا الاختبار بشكل أساسي على ما يلي: (عطية، ٢٠٠٤: ٦٥٩-٦٦٣)

١- تقدير النماذج الآتية:

(بدون حد ثابت وبدون اتجاه زمني)

A-Model I:

$$\Delta Y_t = \alpha Y_{t-1} + \sum^k p_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

(بحد ثابت وبدون اتجاه زمني)

B-model II:

$$\Delta Y_t = a + \alpha Y_{t-1} + \sum^k p_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

(مع حد ثابت واتجاه زمني)

C-model III:

$$\Delta Y_t = a + BT + \alpha Y_{t-1} + \sum^k p_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

حيث (T) الاتجاه الزمني .

٢- اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test): سيتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag) approach ((ARDL)، لأن اختبار (ARDL) من أهم وأشهر الاختبارات في الفترة الأخيرة للكشف عن التكامل المشترك ووجود علاقة قصيرة أو طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية التي يتكون منها النموذج، وقد طبقه بيساران وشين (Pesaran and Shin) وطوره آخرون، ويتميز هذا الاختبار عن بقية الاختبارات بأنه لا يتطلب تطبيقه أن يكون تصنيف المتغيرات من نفس الدرجة، فيمكن

استخدامه إذا كانت بعض السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة $I(0)$ ، والأخرى من الدرجة $I(1)$ أو كانتا من نفس المستوى. وإن الصيغة العامة للنموذج هي: (Nkoro and Uko, 2016: 76-81)

$$\begin{aligned}\Delta X_t &= S_{0i} + \sum_{i=1}^k a_1 \Delta X_{t-1} + \sum_{i=1}^k a_2 \Delta Y_{t-i} + S_1 X_{t-1} + S_2 Y_{t-1} + V_{1t} \\ \Delta Y_t &= S_{0i} + \sum_{i=1}^k a_1 \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^k a_2 \Delta X_{t-i} + S_1 Y_{t-1} + S_2 X_{t-1} + V_{1t}\end{aligned}$$

حيث إن :

K هو الحد الأقصى للتأخير في نموذج ARDL.

$(\alpha_1 - \alpha_2)$ تمثل ديناميكيات المدى القصير للنموذج.

$(\delta_1 - \delta_2)$ توافق العلاقة طويلة الأجل.

V_{1t} حد الخطأ العشوائي.

مميزات اختبار (ARDL): (Narayan: 6-7)

- ١- القدرة على التمييز بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات المعتمدة.
- ٢- قياس وتقدير العلاقة لمكونات النموذج قصيرة وطويلة الأجل.
- ٣- التخلص من مشاكل الارتباط الذاتي والمشاكل الأخرى المتعلقة بحذف المتغيرات.
- ٤- يمكن استخدامه في العينات الصغيرة والكبيرة، بخلاف أغلب اختبارات التكامل المشترك التي تتطلب كبر حجم العينة لتكون النتائج دقيقة وكفوءة.
- ٥- يمكن استخدامه في حال اختلاف مستوى استقرارية ودرجة تكامل بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات، بشرط أن لا تكون من الدرجة (٢) فصاعداً.
- ٦- كفاءة وعدم تحيز المقدرات الناتجة عن هذه الطريقة، لأنها تمنع حصول ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

إن منهجية (ARDL) لاختبار التكامل المشترك تستلزم القيام بأربع خطوات:
(شومان وحسن، ٢٠١٣: ١٨٨-١٩٠)

الخطوة الأولى/ استخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد لاختيار فترة الإبطاء المثلى - تملك أقل قيمة من المعايير الإحصائية - للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، بواسطة أربعة معايير:
١- معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE).

٣- معيار شوارز (SC).

٢- معيار أكاي (AIC).

٤- معيار حنان وكوين (H - Q).

الخطوة الثانية / تقدير الصيغة العامة للنموذج (UECM) بطريقة (OLS)، وإجراء اختبار النموذج الملائم الذي ينتقل من العام إلى الخاص، المتمثل بإلغاء الفروق الأولى للمتغير الذي تكون القيم المطلقة لإحصاءة (t) الخاصة به أقل من الواحد الصحيح (غير معنوي) بشكل متتالي.

الخطوة الثالثة / إجراء اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة باستخدام اختبار Wald أو اختبار (F) ذات التوزيع غير المعياري، وتحسب قيمة (F) بالصيغة التالية:

$$F = \frac{SSeR - SSeu / M}{SSeu / (N - K)}$$

حيث إن:

SSeR مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (فرضية العدم).

$$H_0 : a_1 = a_2 = \dots = a_{k+1} = 0$$

SSeu مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (الفرضية البديلة).

$$H_1 : a_1 \neq a_2 \neq \dots \neq a_{k+1} \neq 0$$

M عدد معلمات النموذج المقيد.

K عدد معلمات النموذج غير المقيد.

N عدد المشاهدات.

الخطوة الرابعة / مقارنة قيمة (F^*) المحتسبة لمعاملات المتغيرات التوضيحية
المبطأة لفترة واحدة، مع قيم (F) الجدولية الحرجة الخاصة بجدول بيساران وآخرون، وهناك قيمتان حرجتان لها: قيمة الحد الأدنى التي تفترض سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات في المستوى (Level)، أي أنها متكاملة من الدرجة $I(0)$ ، وقيمة الحد الأعلى التي تفترض سكونها عند الفرق الأول، أي تكامل السلاسل من الدرجة $I(1)$ ، وعليه تكون النتائج بثلاث حالات:

١- قيمة (F^*) المحتسبة أكبر من قيمة الحد الأعلى ل (F) الحرجة، فيتم رفض الفرض العدمي الصفري الذي يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات).

٢- قيمة (F^*) المحتسبة أكبر من قيمة الحد الأدنى ل (F) الحرجة، فيتم قبول فرضية العدم، أي عدم وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

٣- قيمة (F^*) بين قيمتي الحد الأدنى والحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية، وفي هذه الحالة يكون القرار غير محدد بوجود أو عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ولهذا يتم اللجوء باتخاذ القرار على مستوى استقرار المتغيرات ودرجة تكاملها، فإذا كانت كل المتغيرات ساكنة في المستوى (Level)، أي

متكاملة من الدرجة الأولى $I(0)$ ، تقارن (F^*) مع قيمة الحد الأدنى الحرجة، وفي حال كانت من الدرجة $I(1)$ تقارن مع قيمة الحد الأعلى.

٣- نموذج تصحيح الخطأ (ECM) Error Correction Model): (عطية،

٢٠٠٤: ٦٨٥-٦٨٨) بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية التي يتكون منها النموذج الاقتصادي، نقوم بتقدير العلاقة بينهما باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والذي يعتبر الأفضل في هذا المقام للتوفيق بين العلاقات الاقتصادية قصيرة وطويلة الأجل. إن صيغة نموذج (ECM) تأخذ بنظر الاعتبار العلاقتين قصيرة وطويلة الأجل، فهي تحتوي على متغيرات ذات فجوة زمنية لتدل على العلاقة طويلة الأمد، وتتدرج فيها فروق السلاسل الزمنية لتشمل العلاقة قصيرة الأجل، والصيغة التالية تمثل هذا النموذج:

$$\Delta Y_t = B_0 + \sum_{i=1}^k B_i \Delta X_{t-i} + \theta (Y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 X_t)_{t-j} + Z_t$$

حيث إن:

ΔY_t الفرق الأول للمتغير التابع.

K عدد الفجوات الزمنية في النموذج.

ز رقم الفجوة الزمنية لفروق المتغير المستقل.

ΔX_t الفروق الأولى للمتغير التفسيري (المستقل).

θ معامل سرعة التعديل.*

* يعبر عن مقدار التغير في قيمة المتغير التابع بسبب انحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، وهو يشير إلى معدل اتجاه العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل لهذا يُتوقع أن يكون سالِباً.

ثانياً / الجانب القياسي التطبيقي للدراسة:

١- صياغة أو توصيف النموذج القياسي لمتغيرات الدراسة: من أجل تحديد العلاقة بين صدمات أسعار النفط الخام العراقي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي للعراق (الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم، البطالة ، عرض النقد ، سعر الصرف ، سعر الفائدة ، الإيرادات العامة ، النفقات العامة)، ومعرفة تأثير هذه الصدمات على أداء وسير الاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٨)، سيتم استعمال البرنامج الإحصائي (Eviews-9) لتحليل ومعرفة أثر صدمات أسعار النفط على هذه المتغيرات والتي يمكن توصيفها بالمعادلات الآتية:

١ -الدالة الأولى:

$$P = f (D , S)$$

$$P_t = B_0 + B_1 D_t - B_2 S_t + U_t$$

تمثل هذه الدالة العلاقة بين سعر النفط الخام العراقي P ، والطلب العالمي على النفط الخام وعرضه D, S .

٢ -الدالة الثانية:

$$GDP = f (SH)$$

$$GDP_t = B_0 + B_1 SH_t + U_t$$

تمثل هذه الدالة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي العراقي GDP ، وصددمات أسعار النفط SH .

٣ -الدالة الثالثة:

$$INF = f (SH)$$

$$INF_t = B_0 + B_1 SH_t + U_t$$

تمثل هذه الدالة العلاقة بين معدلات التضخم في العراق INF ، وصدمات أسعار النفط SH .

٤ -الدالة الرابعة:

$$UNE = f (SH)$$

$$UNE_t = B_0 + B_1 SH_t + U_t$$

تمثل هذه الدالة العلاقة بين معدلات البطالة في العراق UNE ، وصدمات أسعار النفط SH .

٥ -الدالة الخامسة:

$$M_2 = f (SH)$$

$$M_2 = B_0 + B_1 SH_t + U_t$$

تمثل هذه الدالة العلاقة بين عرض النقد بالمعنى الواسع في العراق M_2 ، وصدمات أسعار النفط SH .

٦ -الدالة السادسة:

$$EX = f (SH)$$

$$EX_t = B_0 + B_1 SH_t + U_t$$

تمثل هذه الدالة العلاقة بين سعر الصرف في العراق EX ، وصدمات أسعار النفط SH .

٧ - الدالة السابعة:

$$R = f (SH)$$

$$R_t = B_0 + B_1 SH_t + U_t$$

تمثل هذه الدالة العلاقة بين سعر الفائدة في العراق R ، وصددمات أسعار النفط SH .

٨-: الدالة الثامنة:

$$RV = f (SH)$$

$$RV_t = B_0 + B_1 SH_t + U_t$$

تمثل هذه الدالة العلاقة بين الإيرادات العامة للعراق RV ، وصددمات أسعار النفط SH .

٩- الدالة التاسعة:

$$EXPN = f (SH)$$

$$EXPN_t = B_0 + B_1 SH_t + U_t$$

تمثل هذه الدالة العلاقة بين النفقات العامة للعراق $EXPN$ ، وصددمات أسعار النفط SH .

١- اختبار السكون لمتغيرات الدراسة: تشير نتائج اختبار السكون لبيانات السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، باعتماد طريقة أو اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) ، وباستخدام البرنامج الجاهز **Eviews-9** لكل المتغيرات وكالاتي:

١- أثبتت النتائج الاحصائية لاختبار ديكي - فولر المطور (ADF) بأن بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بسعر النفط الخام العراقي (P)، والطلب العالمي على النفط (D)، وعرض النفط العالمي (S)، خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨) غير مستقرة في المستوى (l(0))، ولجميع الحالات المحتسبة سواء أكانت بوجود قاطع فقط (حد ثابت)، أو في حال وجود قاطع واتجاه عام (حد ثابت واتجاه عام)، أو بدونهما (عدم وجود قاطع، وعدم وجود قاطع واتجاه عام)، وعند مستويات المعنوية الثلاثة (١% ، ٥% ، ١٠%)، وذلك لأن القيم المطلقة لـ (tau) المحتسبة تقل عن قيمها الجدولية (الدرجة)، ولهذا نقبل الفرض العدمي الذي ينص على وجود جذر الوحدة في بيانات سلسلة الزمنية للمتغير (P)، ولكن عند أخذ الفرق الأول لهذه السلاسل الزمنية نلاحظ استقرارها في جميع مستويات المعنوية (١% ، ٥% ، ١٠%) عند الفرق الأول l(1) ، لأن القيمة المحتسبة أكبر من القيم الجدولية الدرجة، فهي متكاملة من الدرجة الأولى I(١)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على خلو البيانات من جذر الوحدة، وكما مبين في نتائج الجدول (٧) الآتي:

الجدول (٧)

نتائج اختبار ديكي – فولر (ADF) المطور لبيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات
(P, D, S)، و عند المستوى وعند الفرق الأول

المتغير	مستوى المعنوية	المستوى I (٠)			الفرق الأول I (١)		
		قاطع	قاطع واتجاه	بدونهما	قاطع	قاطع واتجاه	بدونهما
سعر النفط العراقي (P)	المحتسبة	-1.246894	-1.919713	-0.214508	-4.399801	-4.308857	-4.419820
	%١	-3.689194	-4.323979	-2.650145	-3.699871	-4.339330	-2.653401
	%٥	-2.971853	-3.580623	-1.953381	-2.976263	-3.587527	-1.953858
	%١٠						
		-2.625121	-3.225334	-1.609798	-2.627420	-3.229230	-1.609571
الطلب على النفط العالمي (D)	المحتسبة	1.126374	-2.356446	7.640931	-4.340615	-4.424418	-1.933574
	%١	-3.689194	-4.323979	-2.650145	-3.699871	-4.339330	-2.653401
	%٥	-2.971853	-3.580623	-1.953381	-2.976263	-3.587527	-1.953858
	%١٠						
		-2.625121	-3.225334	-1.609798	-2.627420	-3.229230	-1.609571
عرض النفط العالمي (S)	المحتسبة	0.536400	-2.918999	4.747352	-5.100738	-5.100567	-2.980745
	%١	-3.689194	-4.323979	-2.650145	-3.699871	-4.339330	-2.653401
	%٥	-2.971853	-3.580623	-1.953381	-2.976263	-3.587527	-1.953858
	%١٠						
		-2.625121	-3.225334	-1.609798	-2.627420	-3.229230	-1.609571

المصدر/ من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدولين (١، ٢) والنتائج الإحصائية

لبرنامج EViews.9.

تقدير معادلة انحدار الطلب على النفط وعرضه على سعره: تم تقدير نموذج الانحدار للطلب العالمي على Minitab Under Widow النفط الخام وعرض النفط على سعر النفط الخام العراقي باستعمال البرنامج ، وإجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية والاقتصادية ، فقد كانت النتائج كالاتي:

$$P = -2.18 + 9.75 D - 5.62 S$$

$$t \quad (-0.47) \quad (2.41) \quad (-2.22)$$

$$R^2 = \% 21.4 \quad R^2 (adj) = \% 15.1$$

$$F = 3.4$$

$$D-W = 1.522$$

أ - النتائج الاقتصادية: أظهرت نتائج تقدير النموذج الاقتصادي بأنها متفقة مع منطوق النظرية الاقتصادية، حيث إن المتغيرات المستقلة الطلب على النفط (D) وعرض النفط (S)، تؤثر على المتغير التابع سعر النفط (P)، لكون قيم المعلمات لا تساوي الصفر، كما إن إشارة معامل المتغير المستقل (D) موجبة لتشير إلى العلاقة الطردية بين الطلب العالمي على النفط، وبين سعر النفط الخام العراقي، أي إن زيادة الطلب العالمي على النفط الخام بمقدار وحدة واحدة، تؤدي إلى زيادة سعر النفط الخام العراقي بمقدار (٩,٧٥) وحدات، وبالعكس في حال انخفاض الطلب على النفط ينخفض السعر، وأما بالنسبة لإشارة المعلمة التي تمثل معامل المتغير (S)، فقد كانت سالبة لتدل على العلاقة العكسية بين عرض النفط الخام العالمي وبين سعر النفط الخام العراقي، فزيادة المعروض النفطي بمقدار وحدة واحدة، تؤدي بالنتيجة إلى انخفاض السعر بمقدار (٥,٦٢) وحدات، وبالعكس في حال انخفاض العرض يرتفع السعر.

ب - نتائج الاختبارات الاحصائية والقياسية: تشير نتائج اختبار t إلى معنوية المعلمات المقدرة في النموذج، لأن قيم t^* المحتسبة لها والبالغة (٢,٤١ ، ٢,٢٢) أكبر من قيمة t الجدولية، لهذا تعتبر المتغيرات المستقلة (الطلب على النفط الخام D ، عرض النفط الخام S)، معنوية إحصائياً ومؤثرة على المتغير التابع P سعر النفط الخام العراقي، أما بالنسبة لاختبار معنوية النموذج، فقد بينت نتائج اختبار F بأن النموذج المقدر معنوي، وتوجد علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع P والمتغيرات المفسرة (المستقلة)، لأن قيمة F^* المحتسبة أكبر من قيمة F الجدولية، أي إننا نرفض الفرض العدمي $H_0: B_0 = B_1 = B_2 = 0$ الذي يعني انعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ونقبل بالفرض البديل $H_1: B_1 \neq B_2 \neq 0$ الذي ينص على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. أما اختبار معامل التحديد R^2 الذي يُبين نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة بالتغير الحاصل بالمتغير التابع، فقد كانت نتائجه التفسيرية للنموذج المقدر (٠,٢١) من خلال قيمة R^2 ، والذي يعني إن المتغيرات الداخلية المستقلة (الطلب على النفط ، عرض النفط) تفسر ما نسبته (٢١%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (سعر النفط الخام العراقي) والنسبة الباقية تمثل تأثير عوامل من خارج النموذج لم تدخل في النموذج، وهذا يتوافق مع واقع حال أسواق النفط العالمية إذ إن البيع والشراء يتم على وفق مضاربات بعيدة عن العرض والطلب، وإن العقود المتداولة تفوق الكميات المتبادلة فعلياً بعشرات المرات، وقد اجتاز النموذج اختبار (DW) حيث كانت قيمته (١,٥٢٢).

الصدمات الإيجابية والسلبية لأسعار النفط: أشرنا فيما سبق بأن قيمة معامل التحديد (R^2) والبالغة (٠,٢١) تفسر مقدار التأثير الذي يطال المتغير التابع المتمثل بسعر النفط الخام العراقي، بسبب التحول في المتغيرات المستقلة (الطلب على النفط ، عرض النفط)، والتي تعتبر متغيرات وعوامل داخلية مؤثرة من داخل النموذج، أما النسبة المتبقية والبالغة (٠,٧٩) فهي عبارة عن تأثير لقوى وعوامل من خارج النموذج المقدر على المتغير التابع، وتكون مفاجئة وغير متوقعة، ويعبر عنها بصدمات أسعار النفط في النموذج محل الدراسة، وهي على نوعين :

- **الصدمة الموجبة أو الإيجابية:** وهي الصدمات التي تنتج عن ارتفاع أسعار

النفط الخام بصورة مفاجئة، نتيجة عوامل خارجية، بحيث يكون السعر

المتحقق أو الفعلي في السوق النفطية أكبر من السعر المتوقع أو المخطط

(وهو السعر الذي يتم احتسابه على وفق النموذج المقدر)، وتكون لها آثار

إيجابية على البلد المنتج والمصدر للنفط.

- **الصدمة السالبة أو السلبية:** وهي عبارة انخفاض مفاجئ لسعر النفط الخام،

لأسباب خارجية وغير متوقعة، بحيث يكون السعر المتحقق أقل من السعر

المتوقع، وتكون آثارها سلبية، والجدول (٨) التالي يبين الصدمات الإيجابية

والسلبية التي عرفت أسعار النفط الخام العراقي للفترة (١٩٩٠-٢٠١٨):

صددمات أسعار النفط وأثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)

الجدول (٨) صدمات أسعار النفط والصددمات الإيجابية والسلبية لها خلال المدة

(١٩٩١ - ٢٠١٨)

الصددمات السلبية	الصددمات الإيجابية	الصددمات	السنوات
-	-	-	١٩٩٠
-	٠,٩٢١٢	٠,٩٢١٢	١٩٩١
-١,٦٩٦٥	-	-١,٦٩٦٥	١٩٩٢
-	١,٨٣٥٧	١,٨٣٥٧	١٩٩٣
-١,٣٦٧٢	-	-١,٣٦٧٢	١٩٩٤
-	٢,١٢٥٠	٢,١٢٥٠	١٩٩٥
-٢,٠٩٤٠	-	-٢,٠٩٤٠	١٩٩٦
-٩,٧٧٠٥	-	-٩,٧٧٠٥	١٩٩٧
-	٨,٢٩٠٨	٨,٢٩٠٨	١٩٩٨
-١٠,٥٤٨٦	-	-١٠,٥٤٨٦	١٩٩٩
-	٥,٠٣٠٨	٥,٠٣٠٨	٢٠٠٠
-	٠,٣٩٤١	٠,٣٩٤١	٢٠٠١
-٧,٥١٠٧	-	-٧,٥١٠٧	٢٠٠٢
-	١٠,٣٣٢٩	١٠,٣٣٢٩	٢٠٠٣
-	٧,٣٢٩٠	٧,٣٢٩٠	٢٠٠٤
-	٤,٣٦١٣	٤,٣٦١٣	٢٠٠٥
-٠,٩٣٥٦	-	-٠,٩٣٥٦	٢٠٠٦

٢٠٠٧	١٩,٨٠٠٨	١٩,٨٠٠٨	-
٢٠٠٨	-	-٢٠,٢٨٩٣	-٢٠,٢٨٩٣
٢٠٠٩	١٨,٢٤٣٨	١٨,٢٤٣٨	-
٢٠١٠	٢١,٦٦٥٩	٢١,٦٦٥٩	-
٢٠١١	٠,٨٢٢٣	٠,٨٢٢٣	-
٢٠١٢	-	-٠,٦٧٨٣	-٠,٦٧٨٣
٢٠١٣	-	-٢٢,٥٢٦٣	-٢٢,٥٢٦٣
٢٠١٤	-	-٤٠,٢٣٦٥	-٤٠,٢٣٦٥
٢٠١٥	-	-١١,٢٩٢٧	-١١,٢٩٢٧
٢٠١٦	-	-٠,٠٩٩٨	-٠,٠٩٩٨
٢٠١٧	٥,٧٣٥٣	٥,٧٣٥٣	-
٢٠١٨	٢٢,١٥٧٠	٢٢,١٥٧٠	-

المصدر/ من إعداد الباحثين بيانات الجدولين (١، ٢) والنتائج الإحصائية لبرنامج

٩.EVIEWS.

نلاحظ من الجدول (٨) المتقدم تعرض الاقتصاد العراقي عدة صدمات وتقلبات لأسعار النفط الخام العراقي خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)، البعض منها نتج عن عوامل خارجية عالمية، شأنه في ذلك شأن أغلب البلدان المنتجة والمصدرة للنفط ، وبخاصة الربعية منها التي تعتمد على العوائد النفطية كمورد أساسي، متأثراً بالسوق النفطية العالمية والتغيرات التي طالت الأسعار العالمية، بسبب التحولات في المعروض العالمي النفطي والمطلوب منه، أو بسبب الأزمات والصدمات العالمية التي أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي، والبعض الآخر منها كان

بسبب عوامل داخلية نتيجة السياسات الخاطئة، الحروب والمقاطعات والعقوبات الدولية والظروف الأمنية المتردية التي أدت إلى انخفاض إنتاج النفط الخام العراقي، ففي بداية التسعينيات تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمة أسعار سلبية في عام ١٩٩٢ بعد حرب الخليج وبعد منعه من تصدير النفط الخام وانخفاض أسعار النفط العراقي خلال هذه الفترة، وبعدها استمرت الصدمات والتقلبات السعرية مُتأرجحة بين السلبية والإيجابية، إلى عام ١٩٩٧ الذي تعرض سعر النفط العراقي إلى صدمة سالبة قوية، كما هو حال السعر العالمي للنفط التي انخفضت إلى مستويات قياسية، نتيجة الأزمة الآسيوية التي عصفت في بلدان شرق آسيا، وطالت آثارها مستوى النشاط الاقتصادي العالمي، وانخفاض الطلب العالمي على النفط ، بحيث كان الفرق بين السعر المُتوقع والسعر المُتحقق كبيراً بلغ (٩,٧٧٠٥-) دولار للبرميل، وبالرغم من أن العراق كان مُعرضاً للعقوبات الاقتصادية إلا أن الصدمات كانت تؤثر عليه عن طريق ما يصل إليه من تجارة خارجية ولكن بعد عام ١٩٩٥ فإن التأثير أضحى أكثر بفعل الصادرات النفطية بعدما سُمح للعراق حسب مذكرة التفاهم التي تم تنفيذها عام ١٩٩٦، أما بعد عام ٢٠٠٣ شهدت أسعار النفط الخام العراقي انتعاشاً واستمرت صدماتها الإيجابية إلى عام ٢٠٠٨ الذي شهد انهياراً لأسعار النفط في السوق العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية ليزداد الفارق بين السعر المُتحقق والسعر المُتوقع لبرميل النفط الخام العراقي إلى (٢٠,٢٨٩٣-)، وفي عام ٢٠١٠ استعادة أسعار النفط عافيتها وبلغت زيادة السعر المُتحقق عن السعر المُتوقع (٢١,٦٦٥٩)، ولكن الصدمة السلبية الأعنف التي تعرض لها سعر النفط الخام العراقي، وبالتالي الاقتصاد العراقي، كانت خلال الأعوام (٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥)، بحيث بلغت قوة الصدمة والفارق

بين السعرين المتوقع والمتحقق (٤٠,٢٣٦٥-) دولار عام ٢٠١٤، بسبب انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي العالمي وزيادة المعروض النفطي والوضع الأمني المتردي في العراق، وأما عامي (٢٠١٧-٢٠١٨) فقد كانت فيهما الصدمات السعرية إيجابية فبلغت الزيادة في السعر المتحقق عن السعر المتوقع للنفط الخام العراقي (٢٢,١٥٧٠) دولار للبرميل مؤثرةً بالإيجاب على الاقتصاد العراقي.

٢- اختبار السكون للمتغيرات الحقيقية: الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، والتضخم (INF)، والبطالة (UNE) للاقتصاد العراقي، فعلى ضوء نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات السلاسل الزمنية الخاص بهذه المتغيرات، اتضح سكونها بالمستوى (Level) من خلال مقارنة قيم (tau) المحتسبة، مع قيم نظيرتها الجدولية الحرجة، وعند مستويات المعنوية (٥% ، ١٠%)، مما يدفعنا إلى رفض فرضية العدم، وقبول البديلة، أي إن السلاسل الزمنية لبياناتها لا تعاني من جذر الوحدة وهي ساكنة ومتكاملة من الدرجة $I(0)$ ، وكما تشير النتائج الموضحة بالجدول (٩) التالي:

الجدول (٩) نتائج اختبار ديكي – فولر المطور (ADF) لبيانات
(GDP, INF, UNE) عند المستوى

المستوى			مستوى	المتغير
Constant بحد ثابت	Constant, Linear Trend بحد ثابت واتجاه عام	None بدونهما	المعنوية	GDP
1.236486	-3.688904	-0.067708	المحتسبة	
-2.650145	-4.323979	-3.689194	%١	
-1.953381	-3.580623	-2.971853	%٥	
-1.609798	-3.225334	-2.625121	%١٠	
-2.535473	-3.057567	-2.404251	المحتسبة	INF
-2.664853	-4.356068	-3.711457	%١	
-1.955681	-3.595026	-2.981038	%٥	
-1.608793	-3.233456	-2.629906	%١٠	
0.016255	-3.028509	-3.107799	المحتسبة	UNE
-2.650145	-4.356068	-3.711457	%١	
-1.953381	-3.595026	-2.981038	%٥	
-1.609798	-3.233456	-2.629906	%١٠	

المصدر/ من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول (٤) والنتائج الإحصائية

لبرنامج . EViews.9

٣- المتغيرات النقدية للاقتصاد العراق: عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)، وسعر الفائدة (R)، وسعر الصرف (EX)، تشير نتائج الاختبار الإحصائي (ADF) وحسب الجدول (١٠) إلى أن بيانات السلسلة الزمنية (M_2) تعاني من جذر الوحدة وغير ساكنة بالمستوى ($Level$)، لتفوق قيم (τ) الحرجة على القيم المحتسبة، سواء أكان بحد ثابت أو بحد ثابت واتجاه عام أو بدونهما، وعند مستويات المعنوية (١٠%، ٥%، ١%) لهذا نقبل الفرض العدمي ونرفض البديل، وعند أخذ الفرق الأول وإعادة الاختبار نلاحظ سكونها عنده، لهذا فهي متكاملة من الدرجة ($I(1)$)، أما نتائج السلسلتين الزمنية لبيانات (R , EX) سعر الفائدة ولسعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي فقد بينت النتائج سكونهما عند المستوى ($Level$)، لأن قيمة (τ) المحتسبة أكبر من القيم الحرجة عند البعض من مستويات المعنوية، مما يعني أننا نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل الذي ينص على سكونهما و خلوهما من جذر الحدة، وهما متكاملتان من الدرجة ($I(0)$).

الجدول (١٠)

نتائج اختبار ديكي – فولر المطور (ADF) لبيانات (M_2) عند المستوى وعند الفرق الأول، ولبينات (EX, R) عند المستوى

I(1) الفرق الأول			I(0) المستوى			مستوى المعنوية	المتغير
None بدونهما	Constant, Linear Trend بحد ثابت واتجاه عام	Constant بحد ثابت	None بدونهما	Constant, Linear Trend بحد ثابت واتجاه عام	Constant بحد ثابت		
-2.848321	3.869426	3.587003	2.863027	-1.632408	1.144676	المحتسبة	M_2
-2.653401	4.339330	3.699871	2.650145	-4.323979	3.689194	%١	
-1.953858	3.587527	2.976263	1.953381	-3.580623	2.971853	%٥	
-1.609571	3.229230	2.627420	1.609798	-3.225334	2.625121	%١٠	
			0.755040	-3.520424	3.616273	المحتسبة	R
			2.656915	-4.339330	3.699871	%١	
			1.954414	-3.587527	2.976263	%٥	
			1.609329	-3.229230	2.627420	%١٠	
			0.216753	-1.832855	4.295990	المحتسبة	EX
			2.650145	-4.323979	3.737853	%١	
			1.953381	-3.580623	2.991878	%٥	
			1.609798	-3.225334	2.635542	%١٠	

المصدر/ من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٥) والنتائج الإحصائية

لبرنامج EViews.9

٤- المتغيرات المالية (الإيرادات العامة، النفقات العامة): أسفرت نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة (ADF)، على بيانات السلسلتين الزمنية للمتغيرين الإيرادات العامة العراقية (RV)، والنفقات العامة (EXPN) الواردة في الجدول (١١) عن سكون السلسلة الزمنية لبيانات متغير الإيرادات العامة (RV) وعدم احتوائها على جذر الوحدة واستقرارها عند المستوى (Level)، لكبر قيم (tau) المحتسبة عن قسم من القيم الحرجة لهذا فهي متكاملة من الدرجة $I(0)$ ، وأما بالنسبة لبيانات السلسلة (EXPN) فهي غير ساكنة بالمستوى (Level)، وتعاني من جذر الوحدة، و لكنها ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لذا فهي متكاملة من الدرجة $I(1)$.

الجدول (١١)

نتائج اختبار ديكي – فولر المطور (ADF) لبيانات (RV) عند المستوى،
ولبيانات (EXP N) عند المستوى وعند الفرق الأول

I(1) الفرق الأول			I(0) المستوى			مستوى المعنوية	المتغير
None بدونها	Constant , Linear Trend بحد ثابت واتجاه عام	Constant بحد ثابت	None بدونها	Constant, Linear Trend بحد ثابت واتجاه عام	Constant بحد ثابت		
			- 0.755040	- 3.520424	- 3.616273	المحتسبة	RV
			- 2.656915	- 4.339330	- 3.699871	%١	
			- 1.954414	- 3.587527	- 2.976263	%٥	
			- 1.609329	- 3.229230	- 2.627420	%١٠	
- 2.19 1202	- 5.83103 5	- 5.8984 77	- 0.754877	- 2.238559	- 0.334913	المحتسبة	EXP N
- 2.65 6915	- 4.33933 0	- 3.6998 71	- 2.650145	- 4.356068	- 3.689194	%١	
- 1.95 4414	- 3.58752 7	- 2.9762 63	- 1.953381	- 3.595026	- 2.971853	%٥	
- 1.60 9329	- 3.22923 0	- 2.6274 20	- 1.609798	- 3.233456	- 2.625121	%١٠	

المصدر/ من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٦) والنتائج الإحصائية

لبرنامج EVIEWS.9.

٥- صدمات أسعار النفط (SH): وأخيراً أشارت بيانات الجدول (١٢) الناتجة عن الاختبار الإحصائي ديكي - فولر المطور (ADF) للسلسلة الزمنية الخاصة بصدمات أسعار النفط الخام العراقي، إلى خلوها من جذر الوحدة و استقرارها عند المستوى (Level) لأن قيمة (tau) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة للحالتين (بحد ثابت ، بدون حد ثابت واتجاه عام)، وعند مستويات المعنوية (١% ، ٥% ، ١٠%)، لهذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل بالبديلة التي تعني سكون السلسلة الزمنية، لهذا تعتبر السلسلة متكاملة من الدرجة $I(0)$.

الجدول (١٢)

نتائج اختبار ديكي - فولر المطور (ADF) لبيانات SH عند المستوى

المتغير	مستوى المعنوية	I(0)المستوى		
		Constant, Linear Trend بحد ثابت واتجاه عام	Constant بحد ثابت	None بدونهما
SH	المحتسبة	-3.693740	-3.814166	-3.900876
	١%	-4.339330	-3.699871	-2.653401
	٥%	-3.587527	-2.976263	-1.953858
	١٠%	-3.229230	-2.627420	-1.609571

المصدر/ من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول (٨) والنتائج الإحصائية

لبرنامج EViews.9.

٣- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL: سيتم اتباع نموذج الانحدار الذاتي للتباضّات (الفجوات الزمنية) الموزعة ARDL في تقدير العلاقة بين المتغير المستقل (صدّات أسعار النفط) الذي كان ساكناً بالمستوى والمتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة والنفقات والإيرادات الحكومية وعرض النقد وسعر الصرف وسعر الفائدة) التي كان بعضها ساكناً بالمستوى والبعض الآخر ساكناً بالفرق الأول، ويعد نموذج ARDL حساس لفترات الإبطاء لذا سيتم الاعتماد على اختبار أكايك AIC واختبار شوارز SC في تحديد فترات الإبطاء والتي يوضحها برنامج Eviews-9 في تقدير العلاقات آنفة الذكر، فمن خلال التحليل القياسي الخاص بمعرفة تأثير صدّات أسعار النفط الخام العراقي على هذه المتغيرات ومعرفة نوع العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (قصيرة الأجل ، طويلة الأجل)، فإن أي تغير في سعر النفط سيؤدي إلى انعكاسات حاسمة وواضحة في هذه المؤشرات وفي الاقتصاد العراقي بأكمله، فارتفاع أسعار النفط الخام العراقي لها آثار إيجابية، حيث يمكن استخدامها لتحقيق ورفع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد العراقي، وإلى تحقيق فوائض مالية وبناء احتياطي طوارئ من العملات الصعبة للاستفادة منها في الأزمات والصدّات المعاكسة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وبالعكس في حال انخفاض أسعار النفط ستكون آثارها سلبية. كما أثبت التحليل اتصاف النموذج بالتوازن من عدمه والكشف عن معاناة النموذج الاقتصادي من مشكلة الارتباط الذاتي أو خلوه منها، حيث أشارت نتائج اختبارات أو منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) وحسب الجداول (١٣، ١٤، ١٥) التالية إلى ما يلي:

الجدول (١٣)

نتائج جدول تقدير العلاقة، و نتائج اختبار Bounds Test

نتائج جدول تقدير العلاقة		Bounds Test نتائج اختبار		
Variable	Coefficient			
GDP(-1)	0.992676	Test Statistic	Value	K
SH	-132399.0	F-statistic	0.301099	1
C	5241316			
R –squared	0.899666			
EXPN(-1)	0.346855	Test Statistic	Value	K
EXPN(-2)	0.776026	F-statistic	15.15212	1
SH	280599.5			
SH(-1)	685522.1			
SH(-2)	299793.8			
SH(-3)	453710.7			
SH(-4)	434447.6			
C	3599364			
R –squared	0.983728			
RV(-1)	1.034309	Test Statistic	Value	K
SH	-95773.57	F-statistic	6.820605	1
SH(-1)	735515.0			
C	2665603			
R –squared	0.962523			
M2(-1)	0.767053	Test Statistic	Value	K
M2(-2)	-0.028735	F-statistic	13.58838	1
M2(-3)	0.440804			
SH	336305.7			
SH (-1)	159182.9			

صددمات أسعار النفط وأثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٨)

SH (-2)	219915.5			
SH (-3)	172741.9			
SH (-4)	391604.9			
C	1955131			
R –squared	0.993133			
EX(-1)	0.798336	Test Statistic	Value	K
SH	-1.461386	F-statistic	3.278867	1
C	288.4468			
R –squared	0.757514			
R(-1)	1.249291	Test Statistic	Value	K
R(-2)	-0.687745	F-statistic	7.448651	1
SH	0.010015			
SH(-1)	0.041992			
C	3.374384			
R –squared	0.766101			
INF(-1)	0.916304	Test Statistic	Value	K
INF(-2)	-0.564698	F-statistic	8.058580	1
INF(-3)	0.326696			
SH	-0.249570			
C	18.74259			
R –squared	0.511136			
UNE(-1)	0.826214	Test Statistic	Value	K
SH	-0.088609	F-statistic	10.42935	1
SH(-1)	-0.103536			
SH(-2)	-0.097854			
C	3.394414			
R –squared	0.798814			

٩ المصدر/ من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجداول (٤، ٥، ٦، ٨) ونتائج برنامج EViews.

الجدول (١٤)

نتائج تقدير نموذج تصحيح (ECM)

Cointegrating Form					
EXPN	Variable	Coefficient	Std .Error	t -statistic	Prob.*
	CointEq (-1)	0.122882	0.040811	3.010989	0.0083
	Cointeq = EXPN – (- 17529666.8460*SH – 29291318.2836)				
	Long Run Coefficients				
	Variable	Coefficient	Std .Error	t -statistic	Prob.*
	SH	-1752966	4732131.0	-3.704392	0.0019
	C	-2929131	25311227	-1.157246	0.2642
RV	Cointegrating Form				
	Variable	Coefficient	Std .Error	t -statistic	Prob.*
	CointEq (-1)	0.034309	0.043749	0.784234	0.4409
	Cointeq = RV – (-18646255.9214*SH -77693126.6872)				
	Long Run Coefficients				
	Variable	Coefficient	Std .Error	t -statistic	Prob.*
	SH	-1864625	22471010	-0.829792	0.4152
	C	-7769312	15530091	-0.500275	0.6216
M ₂	Cointegrating Form				
	Variable	Coefficient	Std .Error	t -statistic	Prob.*
	CointEq(-1)	0.179123	0.046857	3.822764	0.0017
	Cointeq = M2 – (-7144532.5348*SH – 10915015.4332)				
	Long Run Coefficients				
	Variable	Coefficient	Std .Error	t -statistic	Prob.*
	SH	-7144532	1090970.2	-6.548788	0.0000
	C	-1091501	7640782.5	-1.428521	0.1736

صدمات أسعار النفط وأثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٨)

R	Cointegrating Form				
	Variable	Coefficient	Std .Error	t -statistic	Prob.*
	CointEq (-1)	-0.438454	0.115116	-3.808806	0.0010
	Cointeq = R – (0.1186*SH + 7.6961)				
	Long Run Coefficients				
	Variable	Coefficient	Std .Error	t -statistic	Prob.*
	SH	0.118615	0.087982	1.348166	0.1913
	C	7.696098	0.877205	8.773431	0.0000
INF	Cointegrating Form				
	Variable	Coefficient	Std .Error	t -statistic	Prob.*
	CointEq (-1)	-0.321698	0.321698	-1.458957	0.1628
	Cointeq = INF - (-0.7758*SH + 58.2614)				
	Long Run Coefficients				
	Variable	Coefficient	Std .Error	t -statistic	Prob.*
	SH	-0.775788	4.930052	-0.157359	0.8768
	C	58.261397	65.693944	0.886861	0.3875
UNE	Cointegrating Form				
	Variable	Coefficient	Std .Error	t -statistic	Prob.*
	CointEq (-1)	-0.173786	0.112216	-1.548668	0.1364
	Cointeq = UNE - (-1.6687*SH + 19.5322)				
	Long Run Coefficients				
	Variable	Coefficient	Std .Error	t -statistic	Prob.*
	SH	-1.668711	1.185355	-1.407773	0.1738
	C	19.532196	3.588221	5.443421	0.0000

٩ المصدر / من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجداول (٤، ٥، ٦، ٨)

وننتائج برنامج EViews.

الجدول (١٥)

نتائج اختبار (Breusch Godfrey Serial Correlation LM Test)

	F – statistic	Obs* R – squared	Prob. F (1 , 24)	Prob. Chi - Square(1)
GDP	0.146194	0.169527	0.7056	0.6805
EXPN	0.022297	0.035622	0.8833	0.8503
RV	0.048740	0.059685	0.8273	0.8070
M ₂	٥٣٤٣٧١٠.	85٨٨٢٣٠.	٤٧٦٨٠.	٣٤٧٥٠.
EX	0.291742	0.336278	0.5941	0.5620
R	0.652152	0.813226	0.4284	0.3672
INF	8.722036	7.61691	0.0093	0.0053
UNE	0.136436	0.176165	0.7157	0.6747

٩ المصدر/ من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجداول (٤، ٥، ٦) ونتائج

برنامج EVIEWS.

١- أثبتت النتائج في الجداول المتقدمة بأن نموذج سعر الفائدة في العراق هو الوحيد خلال الدراسة الذي اجتاز كل الاختبارات، فقد كان لصدمات أسعار النفط أثر مباشر على معدلات سعر الفائدة حسب نتائج جدول تقدير العلاقة بين المتغيرات، كما توجد علاقة طولية الأمد بينه وبين المتغير المستقل (SH) تتجه نحوه وإن معلمة تصحيح الأخطاء البالغة (٠,٤٣٨-) معنوية وسالبة حسب نتائج اختبار (ECM)، وهذا يعني إن ٤٣% من الأخطاء والانحرافات في الأجل القصير تتجه إلى التصحيح خلال وحدة الزمن (سنة) وإلى القيمة التوازنية طويلة الأجل، بالإضافة إلى خلو نمودجه من مشكلة الارتباط الذاتي بحيث يصلح لتحليل العلاقة بين المتغيرات. وظهر من معادلة الانحدار إن تأثير

الصددمات إيجابياً على سعر الفائدة ويمكن تفسير هذا بأن تزايد الصدمات في أسعار النفط يشكل عامل ضغط على الحكومة مما يدفعها إلى مزيد من الاقتراض الذي ينافس القطاع الخاص على الائتمان المصرفي مما يدفع سعر الفائدة للارتفاع في الأجل الطويل.

٢- إن تأثير صدمات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والنفقات العامة والإيرادات العامة وعرض النقد والبطالة مباشر وبدون فترة إبطاء ، كما إنه لا توجد بينهما وبين المتغير المستقل علاقة طويلة الأجل (لا يوجد تكامل مشترك)، وإن نماذجها المقدرة تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بحيث يمكن الاعتماد عليها في تحليل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل. وهذا يشير إلى إن التأثير المباشر لصددمات أسعار النفط الخام في الأجل القصير على هذه المتغيرات يمكن تفسيره باعتماد الإيرادات الحكومية على العوائد النفطية في تغذية النفقات العامة والتي تؤثر مباشرةً على عرض النقد وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي والبطالة الأمر الذي كشف عنه تحليل الأجل القصير.

٣- أما بالنسبة للتضخم فقد كان النموذج الخاص به يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وحسب ما كشفت عنه نتائج اختبار الارتباط المتسلسل (LM Test) ، لذا فإنه لا يمكن الاعتماد عليه في تحليل العلاقة بينه وبين صدمات أسعار النفط.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - الاستنتاجات: تبين من مباحث الدراسة الثلاثة تحقق فرضية الدراسة من خلال الاستنتاجات التالية :

١- تتسم أسعار النفط الخام بالديناميكية وعدم الاستقرار وإن تقلبات أسعار النفط خلال مدة الدراسة وبالأخص ما بعد عام ٢٠٠٣ تسببت بتداعيات كبيرة وضخمة على العراق وضعت اقتصاده أمام تحديات وصعوبات بالغة، إذ إن الهبوط الكبير في العوائد النفطية التي تمثل المورد شبه الوحيد للإيرادات مثل عقبة أمام حركة عجلة الاقتصاد وقطاعاته، مُترامنةً مع الوضع الحرج الذي تعيشه البلاد نتيجة الأوضاع الأمنية المتدهورة بعد تغيير النظام وتأجج الوضع الطائفي، ثم احتلال العصابات الإرهابية جزء من الأراضي العراقية والسيطرة على بعض المنشآت النفطية، ومن أهم تلك التداعيات هي التراجع الكبير في معدلات النمو والتنمية الاقتصادية.

٢- تذبذب الناتج المحلي الإجمالي العراقي طول مدة الدراسة بسبب تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية تارة، أو بسبب الأحداث السياسية والأمنية التي مر بها العراق من الحروب خلال فترة التسعينيات وتغيير نظامه السياسي عام ٢٠٠٣ وما ولده من فراغ سياسي وأمني، أدى كل ذلك إلى خفض الإنتاج والتصدير للنفط العراقي مما أثر سلباً في الناتج المحلي الإجمالي، لاعتماده المفرط على هذا المورد والذي كان ولايزال يحتل النسبة الأكبر في تكوينه،

وكذلك الارتفاع الكبير لمعدلات التضخم والبطالة في أغلب السنوات محل الدراسة.

٣- التأثير الواضح لصددمات أسعار النفط الخام في متغيرات السياسة النقدية والمالية في العراق (عرض النقد ، سعر الصرف ، الإيرادات العامة ، النفقات العامة) خلال المدة محل الدراسة ، وعدم تمكن السلطتين النقدية والمالية من السيطرة على هذا التأثير السلبي لعدم استقلايتهما خلال الأعوام ما قبل ٢٠٠٤ ولعدم تنوع مصادر الدخل والإيرادات.

٤- إن نموذج سعر الفائدة في العراق هو الوحيد خلال الدراسة الذي اجتاز كل الاختبارات، فقد كان لصددمات أسعار النفط أثر مباشر على معدلات سعر الفائدة حسب نتائج جدول تقدير العلاقة بين المتغيرات، كما توجد علاقة طولية الأمد بينه وبين المتغير المستقل (صددمات أسعار النفط) تتجه نحوه، وظهر من معادلة الانحدار إن تأثير الصدمات إيجابياً على سعر الفائدة ويمكن تفسير هذا بأن تزايد الصدمات في أسعار النفط يشكل عامل ضغط على الحكومة مما يدفعها إلى مزيد من الاقتراض الذي ينافس القطاع الخاص على الائتمان المصرفي مما يدفع سعر الفائدة نحو الارتفاع في الأجل الطويل.

ثانياً- التوصيات : خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات وكما يأتي:

- ١- نظراً لعدم الاستقرار في أسعار النفط الخام في السوق النفطية العالمية وبخاصة في السنوات الأخيرة، واعتماد العراق كلياً على الإيرادات النفطية وكونها تتجاوز ٨٠% من إيراداته العامة في السنوات الأخيرة، فإن أولى التوصيات هي العمل على تنويع مصادر الدخل والإيرادات العامة للبلد من خلال تنويع صادراته وعدم الاقتصار على سلعة وحيدة أولية في تجارته الخارجية ، لتجنب أو تقليل آثار صدمات أسعار النفط السلبية في حال انخفاضها.
- ٢- استغلال الفوائض المالية والنقد الأجنبي الناتج عن الصدمات ارتفاع أسعار النفط الإيجابية من خلال استثمارها في مشاريع إنتاجية تنموية، أو تطوير المشاريع والقطاعات القائمة كالقطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات، لتقليل الاعتماد على القطاع النفطي في توفير الإيرادات العامة وتوليد الناتج المحلي الإجمالي ، ولتوفير السلع الصناعية الرخيصة لتخفيض المستوى العام للأسعار وتقليل معدلات التضخم ، وكذلك لتقليل معدلات البطالة المرتفعة.
- ٣- ضرورة أخذ صدمات أسعار النفط في الحسبان عند وضع الخطط الاقتصادية الحكومية ومراعاتها عند صياغة السياسة النقدية والسياسة المالية وغيرهما من السياسات الاقتصادية.
- ٤- العمل على تطوير قطاع النفط كونه يمثل الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي وبقية القطاعات فيه وتشجيع مساهمة القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، والعمل على زيادة إنتاج وتصدير

النفط الخام إلى مستويات أعلى من المستويات الحالية تتلاءم مع ما موجود في البلد من ثروة واحتياطي نفطي هائل، تزيد من مركزه في السوق النفطية العالمية والساحة الإقليمية، وتجعله مؤثراً ومُتحكماً بنسبة كبيرة من الأسعار العالمية للنفط.

٥- تطوير صناعة تكرير النفط في العراق ومنشآتها النفطية لتقوم بدورها في تلبية الحاجة المحلية للبلد من المشتقات النفطية التي تكلف الاقتصاد العراقي أموال طائلة من العملة الصعبة والتي يمكن أن تُستغل في المشاريع الاستثمارية التنموية وبناء البنى التحتية اللازمة ، كما يمكن العمل على تصدير المنتجات النفطية المكررة ذات القيمة المضافة الكبيرة بدلاً من بيع النفط الخام كمادة أولية رخيصة في أغلب الأحيان.

٦- لغرض تلافي آثار صدّمت أسعار النفط المباشرة على الموازنة العامة فإنه لا بد من إصلاح هيكل الموازنة العامة من خلال ضغط وترشيد النفقات الجارية وزيادة نسبة النفقات الاستثمارية والقيام بعملية إصلاح مالي واقتصادي يعمل على توفير الموارد المالية للاستثمار وإصلاح واقع القطاعات الاقتصادية والنهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المصادر

- ١- أبديمان ، مايكل ، ١٩٩٩ ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد برهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
- ٢- أحمد، جمال محمد نجيب، ٢٠١١، تقلبات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها في ظل عدم التأكد في السوق الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الموصل.
- ٣- البصام، سهام حسين، والشريفة، سميرة فوزي شهاب، ٢٠١٣، مخاطر و إشكاليات أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٣٦).
- ٤- بندر، سمير خلف، ٢٠١٨، الصدمات الاقتصادية الخارجية وخيارات معالجة آثارها الهيكلية- تجارب مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
- ٥- البنك المركزي العراقي، (٢٠٠٣-٢٠١٨)، النشرة السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
- ٦- البنك المركزي العراقي، (٢٠١٨، ٢٠٠٣)، تقرير الاقتصاد السنوي.
- ٧- البنك المركزي العراقي، عدد خاص ٢٠٠٣، النشرة السنوية، المجموعة الإحصائية.
- ٨- تساليك، سفيتلانا، و شيفرين، أنيا، بدون سنة نشر، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية(الرقابة على النفط)، ترجمة راتب شعبو، معهد المجتمع المنفتح بالتعاون مع بيت الحكمة، بغداد.

- ٩- تودارو، ميشيل، ٢٠٠٦، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
- ١٠- جريدة الوقائع الرسمية لجمهورية العراق، الأعداد (٤١٨٠، ٤٢٣٣، ٤٢٧٢، ٤٣٥٢، ٤٣٩٤، ٤٤٣٠، ٤٤٨٥).
- ١١- جيجاراتي، دامودار، ٢٠١٥، الاقتصاد القياسي، ترجمة هند عبد الغفار عودة وعفاف علي حسين، الجزء الأول، دار المريخ، السعودية.
- ١٢- الحسيني، محمد غالي راهي، ٢٠١٦، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ١٣- داغر، محمود محمد محمود، وعاشور، إحسان جبر، ٢٠١٤، العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١١، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد (٧٨).
- ١٤- الدوري، محمد أحمد، ١٩٨٨، مبادئ اقتصاد النفط، مطبعة الإرشاد، بغداد.
- ١٥- زيني، محمد علي، ٢٠٠٦، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات.
- ١٦- الساعدي، حيدر عليوي شامي، ٢٠٢٠، السياسة النقدية والانضباط المالي وانعكاسهما على أداء الاقتصاد الكلي العراقي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- ١٧- شندي، أديب قاسم، ٢٠١٥، استشراق مستقبل الاقتصاد العراقي، واسط، الطبعة الأولى.
- ١٨- شومان، عبداللطيف حسن، و حسن، علي عبد الزهرة، ٢٠١٣، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج

المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد ٣٤.

١٩- شيخي، محمد، ٢٠١١، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.

٢٠- صالح، إسراء سعيد، وفرحان، إسراء عبد، ٢٠١٨، قياس وتحليل تأثير الصدمات النفطية على السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، مجلة كلية الكوت الجامعة، العدد (١)، المجلد (٢).

٢١- عبد الرضا، نبيل جعفر، ٢٠١١، اقتصاد النفط، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت.

٢٢- عبد الرضا، نبيل جعفر، و محمد، مصطفى عبد الله، ٢٠١٦، المسارات العكسية للنفط العراقي، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة، العراق، الطبعة الأولى.

٢٣- عجمية، محمد عبد العزيز وآخرون، ٢٠٠٨، التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص، النظريات والاستراتيجيات، المشكلات)، مطبعة البحيرة، مصر.

٢٤- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، ٢٠٠٤، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية.

٢٥- عكاوي، عمر محمود، وسلمان، زهير حامد، ٢٠١٤، دور مزاد العملة الأجنبية في تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١١، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (١٠١).

- ٢٦- العيساوي، محمد جواد جمعة، ٢٠٢٠، تحولات سوق النفط الدولية وانعكاساتها على منظمة أوبك مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- ٢٧- الغالبي، عبد الحسين جليل، ومطوق، ليلي بديوي، ٢٠١٣، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٢٨).
- ٢٨- فرج، سكتة جهينة، ٢٠١٥، العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (٢٦).
- ٢٩- القريشي، حاتم، ٢٠٢٠، اقتصاديات النفط، مكتب بغداد للطباعة والنشر، العراق الطبعة الأولى.
- ٣٠- الكعبي، مليحة جبار عبد، ٢٠١٩، جدلية الدور الاقتصادي للدولة وإشكالية التنمية الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
- ٣١- المزيني، عماد الدين محمد، 2013، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، غزة، العدد (1) المجلد (15).
- ٣٢- مناع، صادق علي يحيى، ٢٠٠٥، الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام خارج منظمة أوبك وتأثيرها في سوق النفط الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
- ٣٣- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، (٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦)، تقارير الأمين العام السنوية.

- ٣٤- نوال، بولعواد، ٢٠١٨، الربح البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠١٣، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة باتنة ١ الحاج لخضر.
- ٣٥- الهيد، سجاد صادق، ٢٠١٨، العلاقة بين أسعار النفط العالمية وأسعار صرف الدولار أمام اليورو آثارها الاقتصادية في بعض البلدان النفطية للمدة (١٩٩٩-٢٠١٦)، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
- ٣٦- وزارة التخطيط، سنوات متفرقة، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية.

- 37 - Economou, Andreas And others, December 2017, A Structural Model of the World Oil Market: The Role of Investment Dynamics and Capacity Constraints in Explaining the Evolution of the Real Price of Oil, Oxford Institute for Energy Studies, UK.
- 40- Economou, Andreas, August 2016, Oil Price Shocks: A Measure of the Exogenous and Endogenous Supply Shocks of Crude Oil, Oxford Institute for Energy Studies, UK.
- 41- Narayan, Paresh Kumar, Reformulating Critical Values for the Bounds F- statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Department of Economics Discussion Papers ISSN 1441-5429, Monash University Victoria 3800 Australia.
- 42- Nkoro, Emeka, and Uko, Aham Kelvin, 2016, cointegration technique: application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4, 2016, 63-91 ISSN: 1792-6602 (print), 1792-6939 (online) Scienpress Ltd.
- 43- OPEC, (1999 - 2019), Annual statistical Bulletin.
- 44- OPEC, (2000-2019), Annual report.